

شركة شبكة
المعلومات الائتمانية



2021

التقرير السنوي

للسنة المالية المنتهية

في 30 سبتمبر 2021



حضره صاحب السمو
الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
امير دولة الكويت



سمو الشيخ
مشعل الأحمد الجابر الصباح
ولي العهد



سمو الشيخ
صباح خالد الحمد الصباح
رئيس مجلس الوزراء

المحتويات

9	الرسالة والرؤية والقيم الأساسية والأهداف
10	نبذة عن الشركة
11	خدمات الشركة
12	كلمة رئيس مجلس الإدارة
16	كلمة الرئيس التنفيذي
18	أعضاء مجلس الإدارة
19	الإنجازات التشغيلية
20	إحصائيات تطورات حجم الأعمال
22	مقارنة إحصائيات تطورات حجم الأعمال
23	النتائج المالية خلال السنة المالية المنتهية في 2021/9/30
23	مقارنة النتائج المالية خلال السنة المالية المنتهية في 2021/9/30
24	معدلات النمو الاقتصادي خلال السنوات الخمس الماضية
25	التميز في تقديم الخدمات
25	معايير الأمان وسرية المعلومات
26	تدريب وتأهيل الشركاء
28	الميزانية
56	报 告 书
60	报 告 书
90	قائمة المساهمين الرئيسيين بالشركة
91	أعضاء ومشتركون شركة شبكة المعلومات الائتمانية



من نحن

الرسالة، الرؤية، القيم الأساسية والأهداف

الرسالة:

نسعى لتقديم خدمات الإستعلام والتضييف الأثنماني والمعلومات الأثنمائية بطريقة مبتكرة وبأعلى مستويات المهنية وجدارة بالثقة للمساهمة في تعزيز النظم الأثنماني والإرتقاء بثقافة الأثنماني ورفع درجة الثقة بين المتعاملين في المجتمع الأثنماني.

الرؤية:

ننطاع إلى الريادة والتقدم في صناعة وبناء شبكة معلومات أثنمائية تقوم على أفضل المعايير الدولية وذات جودة عالية من أجل توفير قيم إضافية للمساهمين وللعملاء.

القيم الأساسية:

- الثقة
- الجودة
- اللتزام
- الأمان وسرية المعلومات
- الدقة والشمولية

أهداف الشركة:

- مساعدة القطاعات المالية والمصرفية على إتخاذ القرار الصائب عند منح التسهيلات الأثنمائية وذلك من خلال الخدمات التي توفرها شركة شبكة المعلومات الأثنمائية.
- تسهيل عمليات التمويل وزيادة نسب تدقيق التمويل الممنوح للعميل وأيضاً تقليل التمويل المتعثر.
- المساهمة في تسهيل معاملات الأفراد والتقليل من مخاطر الأثنمانية والتمويلية.

نبذة عن الشركة

تأسست شركة شبكة المعلومات الأئتمانية عام 2001 طبقاً لأحكام قانون الشركات وتعديلاته، والقانون رقم 2 لسنة 2001 في شأن إنشاء نظام لتجميع المعلومات والبيانات الخاصة بالقروض الإستهلاكية والتسهيلات الأئتمانية المرتبطة بعمليات البيع بالتقسيط الصادر في تاريخ 14 يناير 2001، والملغى بموجب أحكام القانون رقم 9 لسنة 2019 في شأن تنظيم تبادل المعلومات الأئتمانية، الصادر في تاريخ 10 فبراير 2019.

شركة شبكة المعلومات الأئتمانية هي شركة مساهمة كويتية مملوكة متخصصة في أعمال طلب وجمع وحفظ وتحليل وإستخدام المعلومات الأئتمانية وإعداد السجل الأئتماني وإصدار التقارير الأئتمانية والتصنيف الأئتماني للعملاء من الأفراد والشركات، وفقاً لأحكام القانون رقم 9 لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الأئتمانية ولائحته التنفيذية، حيث تضع شركة شبكة المعلومات الأئتمانية كافة إمكانياتها لتزويد جميع القطاعات المالية والمصرفية التجارية بمنظومة واسعة من الخدمات في مجال الإبلاغ عن الأئتمان والتصنيف الأئتماني والخدمات الأخرى ذات القيمة المضافة.



خدمات الشركة

- تجميع المعلومات والبيانات الخاصة بالقروض الاستهلاكية وغيرها من التسهيلات الأثنائية الناجمة عن البيع بالتقسيط للسلع والخدمات وتزويد بنك الكويت المركزي ومقدمي البيانات والمعلومات من البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل والشركات والمؤسسات التجارية الخاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة التي تقوم بمنح تسهيلات اثنانية عن طريق البيع بأي شكل من أشكال نقل الملكية بالتقسيط للسلع والخدمات والمستخدمين المرخص لهم والعملاء من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المصرح لهم بالاستعلام والحصول على المعلومات والتقارير الأثنائية التي تقدمها الشركة والعملاء الذين تتعلق بهم المعلومات والبيانات ولهم سجلات اثنانية لدى الشركة وأي جهات أخرى محلية أو أجنبية يوافق عليها بنك الكويت المركزي وكل من له علاقة بأنظمة الإبلاغ عن الأثناين والمعلومات الأثنائية وفق أحكام القوانين المنظمة لنشاط الشركة بناء على طلبها بالمعلومات والبيانات عن كافة أنواع القروض الاستهلاكية والتسهيلات الأثنائية الممنوعة لعملاء تلك الجهات وقت طلب المعلومات.
- تكوين قاعدة بيانات اثنانية من خلال طلب وجامع ومعالجة وحفظ وتحليل وتببيب واستخدام وتداول المعلومات الأثنائية وإعداد السجل الأثنياني والبيانات الشخصية والأثنائية المتعلقة بمديونيات عملاء شركات التمويل العقاري وشركات التأمين وجميع أنواع شركات الإجارة والتمويل وشركات السيارات وشركات الاتصالات، إضافة إلى الجهات الأخرى من مقدمي البيانات والمعلومات ومستخدمي البيانات والمعلومات المنصوص عليهم في أحكام القوانين المنظمة لنشاط الشركة.
- توفير وتقديم جميع خدمات الاستعلام الأثنياني والتصنيف الأثنياني والإبلاغ الأثنياني وإصدار تقارير المعلومات الأثنائية للعملاء من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من دون إبداء أي توصيات أو آراء من قبل الشركة تتعلق بمنح الأثناين من عدمه وإعداد وتطوير أدوات ومعايير المخاطر وما يتعلق بها.
- توفير المعلومات الإيجابية والسلبية للعميل في آن واحد وتوضيح مدى جدارة الملاءة الأثنائية للعميل، سواء الحالية أو التاريخية.
- الحصول على بيانات العميل من قاعدة بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية بشكل فوري ومحدث.
- تنبيه الجهات المانحة للأثناين عند تجاوز العميل الشروط والضوابط الموضوعة من قبل الجهات الرقابية في شأن الحصول على تسهيلات اثنانية.



السيد / أنور بدر محمد الغيث

رئيس مجلس الإدارة

بنك الكويت المركزي

استدامة عملياتها وتقديم خدماتها عبر مختلف الوسائل التقنية الحديثة عبر جهود متواصة من فريق العمل في الإدارة التنفيذية وبقية موظفي الشركة.

لقد شهدت (ساي نت) مرحلة بارزة في تاريخها خلال السنتين الماضيتين وذلك عبر تطبيق عدة مبادرات وبرامج أسهمت بدورها في تطوير أعمال الشركة بطرق وأليات رقمية مبتكرة بما يحقق الغاية والأهداف التي تأسست من أجلها، كما يحقق رؤية بنك الكويت المركزي في تحويل الشركة إلى مركز معلومات متكامل ومتقدم. حيث قام بنك الكويت المركزي بإتخاذ العديد من القرارات والإجراءات التي ساهمت بدورها في دعم القطاعات الاقتصادية والمالية والتجارية وهو الأمر الذي سينعكس بدوره على دقة وجودة البيانات والمعلومات الخاصة بالعملاء والمتوافرة في النظام الآلي لـ ساي نت، وقد حرص مجلس إدارة الشركة على التخطيط المسبق للتعامل مع الظروف الاستثنائية والقاهرة التي أسهمت في تطوير أنظمة وبرامج الشركة لكي تتوافق مع التعليمات الصادرة عن النظام الرقابي في هذا الشأن ووفقاً لأفضل مبادئ الشفافية والحكمة، كما كانت الشركة سباقة في مساندة جميع القطاعات المصرفي والمالية والتجارية وغيرهم من القطاعات الأخرى ضمن أعلى مستويات الجاهزية لتقديم خدمات التعليم والتصنيف الأئماني، كما تبنت ساي نت استراتيجية تحول رقمي تلبى احتياجات وتطبيقات الأعضاء المشتركين ومتطلبات العملاء من الأفراد والشركات، سواء من خلال تطوير الأنظمة القائمة، أو إضافة أنظمة مساندة، وبصورة استباقية لتوسيع الشركة تلك التوجهات الحديثة في مجال استخدام التكنولوجيا المالية الحديثة التي تعتبر نقلة نوعية أحدثتها نظم التحول الرقمي الجديدة.

مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومراكزها المالي عن أعمال السنة المالية المنتهية في 30/9/2021

بداية يسعدني ويطيب لي وبالنيابة عن الأخوة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع موظفي شركة شبكة المعلومات الأئمائية (ساي نت) أن أرحب بكم في الاجتماع السنوي الثاني والعشرون للجمعية العامة العادية ، وأود في البداية أن أتقدم إلى السادة المساهمين بجزيل الشكر والإمتنان على ثقتهم ودعمهم المستمر والذي يمثل الحافز الأساسي لبذل أقصى الجهد في تلبية تطلعاتهم والعمل على تحقيق أهداف الشركة وإستراتيجيتها الجديدة في ضوء أحكام القانون رقم 9 لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الأئمائية ولأدائه التنفيذية والقواعد التنفيذية الصادرة له عن بنك الكويت المركزي وبالرغم من الظروف الاستثنائية التي أفرزتها جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid 19) ، وإستمرار التحديات التي نجمت عنها في مختلف القطاعات المالية والمصرفية والتجارية ، فقد تمكنت (ساي نت) من التعامل مع جميع تلك التحديات التي واجهتها خلال السنة المالية المنتهية في 30/9/2021 ، وذلك نتيجة توافر البنية التحتية الملاعنة وتنوع منتجاتها وخدماتها التي يتم تقديمها وإدارتها من قبل الكوادر البشرية المتميزة، بالإضافة إلى مكانة قاعدتها الرأسمالية، كما تمكنت (ساي نت) من تعزيز

السادة المساهمين الكرام:

وخلال السنة المالية ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ ، حققت (ساي نت) أرباح بلغت قدرها - ١,٦٠٦,٣٢٩ د.ك (مليون وستمائة وستة الف وثلاثمائة وتسعة وعشرون دينار كويتي) - بعد إستقطاع م затات الزكاة ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي - كما بلغ إجمالي الإيرادات خلال السنة المالية المنتهية في تاريخ ٣٠/٩/٢٠٢١ مبلغ ٣,٣١٣,١٥٣ د.ك (ثلاثة ملايين وثلاثمائة وثلاثة عشر ألف ومائة وثلاثة وخمسون دينار كويتي) ، ونتيجة لذلك ، فقد عززت شركة شبكة المعلومات الأئتمانية (ساي نت) حقوق ملكية المساهمين ليبلغ قدره - ١٥,٧٨٩,١٤٦ د.ك (خمسة عشر مليون وسبعين وسبعين ألف ومائة وستة وأربعون دينار كويتي)

وقد أوصى مجلس الإدارة للجمعية العامة العادية بتوزيع أرباح نقدية بنسبة ١٥% من رأس مال الشركة المدفوع بمبلغ إجمالي وقدره - ٣٤٢,٠٠٠ د.ك (ثلاثمائة وإنان وأربعون ألف دينار كويتي) وذلك على السادة المساهمين الحاليين والمقيدين في سجل أسهم الشركة لدى الشركة الكويتية للمقاصة حتى تاريخ انعقاد الإجتماع العادي وبعد الحصول على موافقة الجمعية العامة العادية والجهات المختصة ذات الصلة ، كما إقترح مجلس الإدارة بمنح مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة نظير مجهوداتهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣٠/٩/٢٠٢١ بنسبة قدرها ٣.٥٥% من الأرباح - بعد إستقطاع وإتنزال الاستهلاكات والإحتياطيات وتوزيع الأرباح على المساهمين بحسب النسبة المقترضة من مجلس الإدارة ومخصص مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة الزكاة - ليكون بمبلغ إجمالي وقدره - ٤٩,٠٠٠ د.ك (تسعة وأربعون ألف دينار كويتي) بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة العادية والجهات المختصة ذات الصلة .

إن هذه النتائج تؤكد بوضوح قوّة العناصر الجوهرية التي تعزز من أداء الشركة وجودة أعمالها كما أنها تعد أساساً راسخاً ترتكز عليه خطط النمو خلال العام القادم ، ولكنها تتمكن من متابعة حدوث نتائج الإنجازات فإن أهم عناصره الجوهرية هو مساهمة موظفينا من ذوي المهارة والكفاءة والذي يعتبر إخلاصهم وتفانيهم في العمل بمثابة المدرك الأساسي لتحقيق ذلك التنمو ، ولذلك فإننا دائمي الحرص على تعزيز كفاءة فريق عملنا وتوسيع عمليات الاستثمار في توفير فرص التدريب اللازمة والمساهمة في تطوير قدراتهم ومهاراتهم بما يتيح لهم التميّز والتقدّم في مجال عملهم ومن ثم تحقيق النتائج الجيدة والمتميزة للشركة ومساهمتها .

لقد حققت شركة شبكة المعلومات الأئتمانية (ساي نت) تقدماً غير مسبوق خلال السنة المالية المنتهية في ٣٠/٩/٢٠٢١ وذلك في العديد من جوانب العمل المنوط بها تنفيذه في إطار أحكام القانون رقم ٩ لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم تبادل المعلومات الأئتمانية وهو الأمر الذي ساهم في دفع حركة النمو وتعزيز خدمات العملاء وتحسين مكانة الشركة كمزود رائد للبيانات والمعلومات والخدمات ذات القيمة المضافة للقطاعين المصرفي والمالى على حد سواء ، ومن ناحية أخرى فقد شهدت السنة المالية (٢٠٢٠ / ٢٠٢١) إنجازاً ملحوظاً و حقيقياً للشركة من خلال تنفيذ المرحلة الأولى من خطة إستراتيجية التحول التي تمت لفترة الثلاث سنوات القادمة ، حيث تستهدف التركيز على تنوع مصادر الإيرادات وفتح قنوات جديدة لاستكشاف مصادر جديدة للإيرادات والدخل وقد أثر ذلك بشكل إيجابي على صافي الأرباح للسنة المالية ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ ، وستواصل الشركة تكيف كافة جهودها للحفاظ على مكانتها وموقعها كأول جهة مرخص لها من بنك الكويت المركزي بتقديم خدمات الإبلاغ عن الأئتمان والتضييف الأئتماني وأيضاً كمزود رئيسي للخدمات ذات القيمة المضافة لجميع القطاعات العاملة في دولة الكويت فضلاً عن تعزيز مساهمتها في نمو الاقتصاد الرقمي كأداة قوية لجميع مبادرات التكنولوجيا المالية لإيمانها الكامل بأن التقنيات الرقمية باتت جزءاً أساسياً من إستراتيجية جميع الشركات العاملة في القطاعات المصرفية والمالية وغير المالية التي تبني النواحي الرقمية بشكل كامل في أعمالها وخدماتها مما ساعد الشركة في أن تستمر بتقديم خدماتها للمشترkin والعملاء بشكل إلكتروني ومبكر .

كما تتعكس جهودنا الحثيثة لتعزيز وتطوير الخدمات المقدمة للعملاء في الحفاظ على بيئه وثقافة قوية لرصد وإدارة المخاطر والإمثال وتعزيز جوانب أمن المعلومات التي تعتبر من أهم أولويات مجلس إدارة (ساي نت) ، حيث واصلت الشركة خلال السنة المالية (٢٠٢٠ / ٢٠٢١) في الإستثمار في معايير وأطر وأدوات الدوكلمة لتعزيز عملية إدارة المخاطر بشكل احترافي . وشمل ذلك تسليم الوظائف القيادية في الشركة ، وتطوير نماذج المخاطر وإعتماد تعزيزات جديدة في مجال أمن وسرية تكنولوجيا المعلومات ، وإتباعنا لهذا النهج العملي ساهم في الحفاظ على موجودات الشركة وتنميتها .



السيد/ فهد محمد المهيри
الرئيس التنفيذي

كلمة الرئيس التنفيذي

الذي يقوم بتوفير مجموعة من التقارير التحليلية التي تتضمن البيانات والمعلومات الإجتماعية والأثنمية لكل مشترك على حدة وذلك من خلال عرضها عبر الشاشات الرقمية بشكل دقيق ولحظي لاستخدامها من قبل الجهات العاملة في القطاع، وذلك في إطار خطة الشركة لتطوير خدماتها بعد أن تم إطلاق الشاشات التفاعلية الرقمية لمدفحة القروض الشخصية للمشتركين في العام الماضي.

كما قامت الشركة بتدشين إجراءات اختبار الربط الآلي مع مراكز وشركات المعلومات الأثنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في البيئة التجريبية (UAT) وذلك قبل نقلها إلى بيئة الإنتاج الفعلي (Go Live) وذلك بحسب قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في اجتماع المجلس في دورته السابعة والثلاثون بملكية البحرين والذي قرر الموافقة على تبادل المعلومات الأثنمية بين دول المجلس وفق خطة العمل (قصيرة الأجل) والإطار الشامل لآلية تسهيل تبادل المعلومات الأثنمية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك بهدف ربط مراكز المعلومات الأثنمية بدول الخليج العربية لتبادل البيانات والمعلومات الأثنمية إلكترونياً من خلال توفير قنوات إلكترونية على درجة عالية من الأمان والسرية في أمن وتقنولوجيا المعلومات وتطبيق أفضل الممارسات في تكنولوجيا الأمن السيبراني.

إن جميع الخطوات والإجراءات المتقدمة من قبل الشركة جاءت في إطار سياسة مجلس الإدارة الرامية إلى تطوير ثقافة تبادل البيانات والمعلومات واتخاذ القرارات المستندة إلى المعلومات المزودة من جميع القطاعات المختلفة وذلك باستخدام وإعادة استخدام هذه البيانات والمعلومات نفسها إلى جانب حماية خصوصية المعلومات السرية وهو تحقيقاً لرؤية النظام الرقابي بأن الشركة من

لقد كان 2021 هو عام التغيرات والتحديات التي ظهرت على أثار تداعياتجائحة فيروس كورونا المستجد (Covid 19)، وبالرغم من ذلك فقد إستطعنا بعون وفضل من الله وتوفيقه ثم دعم مساهمينا الكرام من مواصلة تدقيق الإنجازات في تطوير وإستدلال خدماتنا ذات القيمة المضافة الفعلية، والتي عكست بدورها على النتائج المالية وترسيخ صورة الشركة كمقدم خدمات إسلام عن الأثنمان والتضييف الأثنمي الأول من نوعه في دولة الكويت المميز بخدماته ومنتجاته وتقاريره الأثنمية المذلةة.

وتماشياً مع توجيهات النظام الرقابي بوضع خطة إستراتيجية تحول في عمل الشركة لتعزيز دورها الذي قرره لها أحکام القانون رقم 9 لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الأثنمية ولائحته التنفيذية والضوابط الصادرة عن بنك الكويت المركزي، وكذلك الرؤية الثاقبة لمجلس الإدارة في تطوير أعمال الشركة، حيث ساهمت جميع تلك العناصر في رسم خارطة طريق واضحة ومواكبة للتطورات في طريقة إنجاز الأعمال عن طريق تطبيق التقنيات الحديثة فـقاً لأحدث الممارسات والتقنيات المستخدمة في هذا النوع من الأعمال التقنية وبطرق سهلة ومتطرفة وآمنة تضمن الوصول إلى البيانات والمعلومات بما ينعكس تسهيل إجراءات العمل وتدشين بيئة الأعمال بصورة عامة، ورفع كفاءة وفعالية عمل النظام الآلي.

لقد قامت الشركة بإستحداث بعض المنتجات الجديدة وكان من أهمها إطلاق منصة الشاشات التفاعلية في النظام الآلي لسای نت (Interactive) لمدفحة التسهيلات الأثنمية التجارية (Module)

مصف الشركات الأولى والمتقدمة بتقديم أفضل الخدمات وتحديث وتطوير أعمالها بشكل مستمر . تساعد المنتجات التي تطورها شركة شبكة المعلومات الأثنائية في دعم القرارات المتعلقة بالأهداف الاستثمارية والأثنائية للأفراد والشركات لتعزيز قدراتهم في الحفاظ على إتمام عمليات الدفع في الوقت المناسب وتعزيز الدارة الأثنائية وتمكنهم من الوصول إلى أفضل المنتجات والعروض على مستوى القطاع . ويمكن لجميع الجهات التي تقوم بتقديم الخدمات الإلثانية الاعتماد على الخبرات الواسعة والقدرات التي تتمتع بها شركة شبكة المعلومات الأثنائية لتقييم الملاعة المالية للأفراد والشركات وقدراتهم الأثنائية ، ويسعدنا أن نعلن لكم أنه يتوافر تطبيق Cinet للأجهزة الذكية بنظامي iOS , Android الآن ويمكن تحميله من متاجر التطبيقات الخاصة بهما ، ولمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني www.cinet.com.kw .

وفي الختام، أود أن أتوجه بخالص الشكر إلى مجلس إدارة الشركة الموقر على دعمه الكريم الذي يساهم دوماً في الإرتقاء بالشركة على نحو متوى أعلى من النمو والنجاح والتي تمهد الطريق نحو تحقيق المزيد من النتائج الإيجابية بفضل رؤيته الثاقبة وخبراته المتميزة ، ويطيب لي أن أوجه بالشكر أيضاً إلى موظفي الشركة على جهودهم المضنية وعملهم الشاق في تحقيق النجاح خلال السنة المالية المنصرمة ، كماً عبر عن خالص شكري وتقديري إلى السادة المسؤولين في بنك الكويت المركزي ومساهمينا الكرام وجميع الأطراف ذات الصلة .

وفي الختام، أود أن أوجه بخالص الشكر إلى كل من السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة الموقرين على دعمهم الكبير الذي يساهم في الارتقاء بالشركة على نحو متوى أعلى من النمو والنجاح، ويطيب لي أن أوجه بالشكر أيضاً إلى الإدارة التنفيذية وجميع موظفي الشركة على جهودهم المضنية وعملهم الشاق في تحقيق النجاح خلال السنة المالية المنصرمة بالرغم من الصعاب والتحديات التي مرت بنا، كماً عبر عن خالص شكري وتقديري إلى جميع السادة المسؤولين في بنك الكويت المركزي لمساندتهم الدائمة، والشكر موصول أيضاً إلى جميع مساهمنا الكرام، وجميع الأطراف ذات الصلة على تفهمهم وثقتهم، وأننا على ثقة بأن استمرار جهودنا ستثبت قوتنا وسيكون له تأثير إيجابي في توفير قيمة مستدامة طويلة الأجل لجميع مساهمنا الكرام.

أعضاء مجلس الإدارة



السيد / ناصر محمد يوسف القيسي
نائب رئيس مجلس الإدارة
بنك إرقان



السيد / أنور بدر محمد الغيث
رئيس مجلس الإدارة
بنك الكويت المركزي



السيد / محمد دبيب علي البلوشي
عضو مجلس الإدارة
البنك الأهلي الكويتي



السيد / خالد عبدالله عبدالرحمن العلي
عضو مجلس الإدارة
شركة التسويقات التجارية



السيد / عبدالعزيز صالح عبدالرزاق الزعابي
عضو مجلس الإدارة
البنك التجاري الكويتي



السيد / فهد غيثان عبد الكريم البدر
عضو مجلس الإدارة
بنك الكويت الدولي



الإنجازات

الإنجازات التشغيلية:

أهم الإنجازات التشغيلية خلال السنة المالية المنتهية في ٣٠/٩/٢٠٢١

١. تم الإنماء من تجهيز البنية التحتية لأنظمة (ساي نت) في موقع بيئة التعافي من الكوارث وفق أفضل المعايير القياسية الدولية.
٢. تم ترقية وتطوير أنظمة مركز البيانات (Data Center) في موقع التعافي من الكوارث لتصبح في مستوى ومرتبة أنظمة مركز البيانات في موقع بيئة الإنتاج (Active – Active) وذلك كجزء من تطبيق إستراتيجية خطة إستمارية الأعمال (BCM).
٣. تم تطوير وتحديث شبكات الإتصال الآمنة بين (ساي نت) والأعضاء المشتركين، والعملاء، وكذلك مع مزودي البيانات والمعلومات من الجهات الحكومية والهيئات الملحقة.
٤. إطلاق شاشة الإستعلام عن أسماء موظفي البنك (الجدد) الذين أنهيت خدماتهم بإجراء جزائي في النظام الآلي لـ (ساي نت) وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي (HR Screen).
٥. تحسين مستويات الأمان لخاصة بالبنية التحتية للشبكة الداخلية وإضافة أنظمة أمن وحماية لتعزيز مستوى أمان شبكة الإتصالات الداخلية.
٦. إطلاق خدمة الإشتراك في الموقع الإلكتروني (ساي نت) وتطبيق الهاتف الذكي والتحقق من هوية مقدم الطالب من خلال الرابط والتكامل مع تطبيق «هويتي» بالتعاون مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية.
٧. إطلاق منصة الشاشات التفاعلية في النظام الآلي لـ (ساي نت) لمحفظة التسهيالت الأثنائية التجارية الذي يقوم بتوفير مجموعة من التقارير التحليلية التي تتضمن البيانات والمعلومات الإحصائية والأثنائية لكل مشترك على حدة وذلك من خلال عرضها عبر الشاشات الرقمية بشكل دقيق ولحظي لاستخدامها من قبل الجهات العاملة في القطاع، وذلك في إطار خطة الشركة لتطوير خدماتها بعد أن تم إطلاق الشاشات التفاعلية الرقمية لمحفظة القروض الشخصية للمشتركين في العام الماضي.
٨. تجديد خطة إستمارية الأعمال والتعافي من الكوارث وتطوير إستراتيجيتها بشكل مستمر وذلك من خلال تحليل الفجوات الحالية (Gap Assessment) لنظام إدارة إستمارية الأعمال والتعافي من الكوارث وإدارة طوارئ تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى وضع المعايير والضوابط التي من الممكن أن تؤدي إلى تحسين خطط إستمارية الأعمال والتعافي من الكوارث وذلك بناء على التحليل الجيد وتحسين المناهج والسياسات الموضعية لها.
٩. إطلاق منتج التصنيف الأثنائي والذي يلخص التقييم الأثنائي للعميل في شكل مؤشر رقمي وفقاً لأسس وطرق إحصائية تطبق على جميع العملاء بغرض تحديد درجة المخاطر المرتبطة بسداد العميل لالتزاماته المستقبلية وفقاً لتاريخه وسجله الأثنائي.

10. تدشين إجراءات إختبار الربط الآلي مع مراكز وشركات المعلومات الإنترنائية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في البيئة التجريبية (UAT) وذلك قبل نقلها إلى بيئه الإنتاج الفعلي (Go Live) وذلك بحسب قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في اجتماع المجلس في دورته السابعة والثلاثون بمملكة البحرين والذي قرر الموافقة على تبادل المعلومات الإنترنائية بين دول المجلس وفق خطة العمل (قصيرة الأجل) والإطار الشامل لآلية تسهيل تبادل المعلومات الإنترنائية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك بهدف ربط مراكز المعلومات الإنترنائية بدول الخليج العربية لتتبادل البيانات والمعلومات الإنترنائية إلكترونياً من خلال توفير قنوات إلكترونية على درجة عالية من الأمان والسرية في أمن وتقنيولوجيا المعلومات وتطبيق أفضل الممارسات في تكنولوجيا الأمن السيبراني.

11. تم إجراء تعديلات على برامج معالجة ملف التدريث اليومي للبيانات والمعلومات التي ترد من الأعضاء المشتركين وذلك من خلال تعزيز آليات التدقيق والمطابقة للبيانات والمعلومات الواردة لشروط حقول ملف التدريث اليومي (Data Quality).

12. إنطلاقاً من رسالة (ساي نت) التي تهدف إلى إستقطاب وزيادة عدد الكفاءات والكوادر الوطنية الكويتية، فقد قامت الشركة بتوظيف الوظائف الشاغرة في الهيكل التنظيمي لها، حيث بلغت نسبة العمالة الوطنية 40% من إجمالي القوى العاملة كما في 30 سبتمبر 2021 مقارنة بنسبة 32% في 30 سبتمبر 2020.

إحصائيات تطورات حجم الأعمال

الإحصائيات العامة

الإحصائية الإجمالية المقارنة كما في			البيان	م
معدل التغيير	السنة المالية المنتهية في 30/9/2021	السنة المالية المنتهية في 30/9/2020		
1.3% -	78 مشتركاً	79 مشتركاً	إجمالي عدد المشتركين	أ
% 20.7 -	3151 مستخدماً	3973 مستخدماً	إجمالي عدد مستخدمي النظام الآلي لشركة ساي نت	ب

محفظة القروض الاستهلاكية والإسكانية والبطاقات الأئتمانية للأفراد

الإحصائية الإجمالية المقارنة بما في			البيان	م
معدل التغيير	السنة المالية المنتهية ٣٠/٩/٢٠٢١ في	السنة المالية المنتهية ٣٠/٩/٢٠٢٠ في		
3.7%	٩,٩٤٩,٣٣٨ حساباً	٩,٥٩٨,٦٣٩ حساباً	عدد حسابات محفظة القروض الاستهلاكية والإسكانية والبطاقات الأئتمانية "الأفراد".	١
24.0%	٨١٧,٩١٩ استعلاماً	٦٥٩,٦١٨ استعلاماً	عدد عمليات الاستعلام الآلي عن العملاء الأفراد في محفظة القروض الاستهلاكية والإسكانية والبطاقات الأئتمانية.	٢
65.4%	٥٨٥٢ تقريراً أئتمانياً فردياً	٣٥٣٩ تقريراً أئتمانياً فردياً	عدد تقارير المعلومات الأئتمانية للعملاء الأفراد (استعلام العميل عن نفسه).	٣
29.6%	٣٩٨,١٧٣ حساباً	٣٠٧,٢٥٩ حساباً	إجمالي عدد حسابات القروض الاستهلاكية والإسكانية والبطاقات الأئتمانية الجديدة للأفراد.	٤
2.0%	١,٥٦٦,٥٥٣ فرداً	١,٥٣٦,٠٥٠ فرداً	إجمالي عدد البيانات الفردية للعملاء الأفراد في محفظة القروض الاستهلاكية والإسكانية والبطاقات الأئتمانية.	٥
44.6%	٤,٧٢٥,٧١٥,٨٨٢/- دينار كويتي	٣,٢٦٧,٢٧٦,٥٠٢/- دينار كويتي	القيمة الإجمالية النقدية الممنوعة للحسابات الأئتمانية للعملاء "الأفراد".	٦

محفظة التسهيلات الأئتمانية التجارية

الإحصائية الإجمالية المقارنة بما في			البيان	م
معدل التغيير	السنة المالية المنتهية ٣٠/٩/٢٠٢١ في	السنة المالية المنتهية ^(١) ٣٠/٩/٢٠١٩ في		
58.4%	٤٥٢,٥٨٨ حساباً	٢٨٥,٦٧٣ حساباً	إجمالي عدد الحسابات لمحفظة التسهيلات الأئتمانية التجارية.	أ
341.3%	١٦,٤٥٢ استعلاماً	٣٧٢٨ استعلاماً	عدد عمليات الاستعلام الآلي عن عملاء محفظة التسهيلات الأئتمانية التجارية.	ب
449.2%	٣٣٥ تقريراً أئتمانياً تجاريًّا	٦١ تقريراً أئتمانياً تجاريًّا	إجمالي عدد تقارير المعلومات الأئتمانية لعملاء محفظة التسهيلات الأئتمانية التجارية (استعلام العميل عن نفسه)	ج
29.4%	٥٢,٧٦٧ عميلاً	٤٠,٧٨٤ عميلاً	عدد عملاء محفظة التسهيلات الأئتمانية التجارية.	د
0.8%	٣٢,٧٩٩,٢٦٣,٠٤٣/- دينار كويتي	٣٢,٥٣٢,٢٨١,٥٠١/- دينار كويتي	إجمالي قيمة التسهيلات الأئتمانية النقدية الممنوعة للأغراض التجارية (للسابات المفتوحة فقط).	هـ

(١) تم إضافة محفظة التسهيلات الأئتمانية التجارية ونقل النظام إلى بيئه الإنتاج الفعلي بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢٠.

النتائج المالية خلال السنة المالية المنتهية في 30/9/2021

معدل التغيير	السنة المالية المنتهية في 30/9/2021	السنة المالية المنتهية في 30/9/2020	البيان
11.7%	16,879,832/- دينار كويتي	15,112,292/- دينار كويتي	إجمالي أصول الشركة
22.5%	3,313,153/- دينار كويتي	2,705,433/- دينار كويتي	إجمالي الإيرادات النقدية
64.4%	1,606,329/- دينار كويتي	977,069/- دينار كويتي	إجمالي صافي الأرباح
9.2%	15,789,146/- دينار كويتي	14,459,817/- دينار كويتي	إجمالي مجموع حقوق ملكية المساهمين



معدلات النمو الاقتصادي خلال السنوات الخمس الماضية



تؤكد ساي-نت إصرارها على بلوغ أعلى المستويات المحكمة لعملائها من المؤسسات المالية وغير المالية مما أدى إلى تحقيق نمو قوي من الأرباح الصافية على مدى السنوات السبعة الماضية، وقد ساعد هذا النمو على تطوير إستراتيجية ساي-نت لتنويع مصادر الدخل من خلال العمل على طرح منتجات وخدمات جديدة تساهم في تحقيق أهداف المساهمين. إن من أهم الأولويات لدى ساي-نت أنها تحرص على مواكبة أحدث التقنيات التي تظهر في سوق المعاملات المالية وبالتالي يمكن تقديم خدمة العملاء بشكل أفضل، ومن خلال القيام بهذه العملية فإن ساي-نت تعمل باستمرار على تطوير خدماتها بهدف مواصلة تقديم الخدمات ذات القيمة المضافة لعملائها من المؤسسات المالية وغير المالية.

إحصائيات شكاوى العملاء

البيان	السنة المالية المنتهية في 30/9/2021	السنة المالية المنتهية في 30/9/2020	إجمالي عدد شكاوى العملاء التي تم تقديمها لساي نت
نسبة حل الشكاوى المقدمة من العملاء	100%	100%	إجمالي عدد شكاوى العملاء المتعلقة بعمليات المعالجة
إجمالي عدد شكاوى العملاء المتعلقة بعمليات المعالجة والتشغيل للبيانات والمعلومات	0	0	إجمالي عدد شكاوى العملاء المتعلقة بوجود خطأ في البيانات والمعلومات الواردة في التقرير الائتماني لهم
إجمالي عدد شكاوى العملاء المتعلقة بعمليات المعالجة والتشغيل للبيانات والمعلومات	19 شكوى	2 شكوى	إجمالي عدد شكاوى العملاء المتعلقة بوجود خطأ في البيانات والمعلومات الواردة في التقرير الائتماني لهم

ما يميّزنا

التميز في تقديم الخدمات

قامت ساي-نت على مدار السنوات الماضية بحل كافة المشكلات المتعلقة بالبيانات الخاصة بالعملاء وتقليل المخاطر الأثنائية بإصدارها لتقرير الأثنائي شامل للعميل يحتوي على بياناته الفردية من واقع النظام الآلي للهيئة العامة للمعلومات المدنية، كما يتضمن كافة التزامات العميل المالية الحالية والتاريخية وتوضيح حالته السلبية في حالة ما إذا كان متغراً من عدمه، كما إن ساي-نت تحرص على تدريب المسترken في النظام بصورة دورية على تقديم وقراءة المعلومات في النظام الآلي لضمان جودة التقرير الأثنائي.

معايير الأمان وسرية المعلومات

تولي شركة شبكة المعلومات الأثنائية (ساي-نت) سرية المعلومات بشكل عام ومعلومات العملاء بشكل خاص أهمية بالغة ومتابعة دائمة، حيث إنها توفر واحدة من أكثر قواعد البيانات أهمية للعملاء في دولة الكويت والتي تتضمن تاريخهم الأثنائي وآليات وأنماط السداد لذا كان من المهم أن تظل تلك المعلومات والبيانات سرية مع عدم إمكانية الوصول إليها من قبل أي شخص أو جهة يرتبط عمله بمنح أو اتخاذ قرارات أثنائية تجاه العملاء.

وقد ددت شركة شبكة المعلومات الأثنائية بوضوح بعض البنود والشروط والأحكام التي تضمن احترام خصوصية وسرية المعلومات والبيانات للعملاء وتطبيق ذلك على جميع المستويات من خلال وضع أنظمة ذات معايير دولية في شأن سرية المعلومات، وحرصاً على تعزيز تلك المعايير فإنه كان لابد من وضع شروط واضحة ومحددة لأمن وسرية المعلومات من شأنها الحفاظ على مصالح العملاء والجهات المانحة للأثمنة وأهمها:

- تلتزم ساي-نت التزاماً ثابتاً بالمحافظة على معايير السرية والخصوصية من خلال تطبيق أعلى معايير الحماية المعمول بها في هذا الخصوص والممكن توفيرها وتطورها باستمرار وفقاً لإمكانات الشركة وضمن الضوابط والأطر القانونية المرعية التطبيق.
- الالتزام بعدم مشاركة المعلومات الأثنائية للعملاء مع أي طرف ثالث غير مخول أو غير مصرح له للطلع عليها.
- لا تقوم ساي-نت بنشر معلومات العملاء الخاصة أو تسمح لأي جهة أو شخص غير مخول بالولوج إلى النظام الآلي لها للطلع على تلك البيانات.
- تقوم ساي-نت باتخاذ جميع الإجراءات التقنية والتدابير اللازمة لحماية أمن وسرية المعلومات بهدف الحيلولة دون حدوث أي اختراق أو سوء استخدام لأية معلومة خاصة مخزنة لديها. غير أنه من المعروف على نطاق واسع أن حماية أمن المعلومات الإلكترونية تشوبه الكثير من التغيرات ونقط الضعف التي قام باستداثتها أو تمكّن من خلالها الكثير من المنتهكين وال مجرمين من انتهاك خصوصيات أشخاص عديدين حول العالم. لذلك فإننا ملتزمون بتوفير أقصى حماية ومراقبة ممكنة بجدية وحرص وتحريم تام.

تدريب وتأهيل الشركاء

يعد تدريب الكوادر العاملة بالجهاز المصرفي والمؤسسات المالية وتعزيز قدراتهم فيما يتعلق بنظام المعلومات الأئتمانية والمخاطر المصرفية أحد أهم الأهداف التي تبنتها ساينت ولم يكن التركيز على التدريب بمفهومه التقليدي من تنظيم الدورات التدريبية ومنح للشهادات، بل أصبح خياراً استراتيجياً في منظومتنا حيث أن كل مؤسسة ناجحة لا بد أن يجدد التدريب والتطوير لديها الأهمية الكبرى، وفي ظل التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية كان لزاماً علينا أن نساهم في تذليل التحديات والعقبات التي تواجه شركاءنا من البنوك والمؤسسات المالية في نظام المعلومات الأئتمانية، وإيماناً منا بأن بداية التغيير والتوجه نحو الأداء الأفضل لا يمكن إلا بتغيير أداء الموظفين نحو الأفضل ورفع قدراتهم وتأهيلهم بصورة تحفزهم على البناء والتطور في مجال العمل المصرفي بصورة عامة وفي مجال المعلومات الأئتمانية على وجه التحديد.

وفي إطار ترسیخ مفاهيم المعلومات الأئتمانية وذلك لمواكبة التطور والتغير المستمر في هذا المجال، فقد قامت ساينت بعقد العديد من الدورات التدريبية وورش العمل سعياً منها لمواكبة التطور والاحترافية في مجال المعلومات الأئتمانية بإتاحة الفرصة لتدريب شركائنا من المصادر والمؤسسات المالية وذلك بتنفيذ التدريب الشامل من زيادة الخبرات والتعلم والتطوير، حيث تم تنظيم الدورات التدريبيةحسب طبيعة عمل المستخدمين إلى عدد من الدورات التدريبية تمثلت في الآتي:

- دورات تدريبية خاصة بدخول المشتركين الجدد في شبكة المعلومات الأئتمانية (مجانية).
- دورات تدريبية حول كيفية الاستعلام وقراءة التقارير الأئتمانية.
- دورات وورش عمل حول التدسينات التي يتم إدخالها على النظام الآلي.
- ورش العمل الخاصة بإنشاء قاعدة البيانات الأئتمانية لمحفظة القروض التجارية في النظام الآلي.
- دورات تدريبية حسب الطلب للبنوك والمؤسسات المالية.
- دورات لحل المشكلات التي تظهر في آلية عمل النظام الآلي
- دورات تدريبية للتعریف بالتقارير الأئتمانية التي تصدر من النظام الآلي.

وستستمر ساينت في بذل كافة جهودها نحو الارتقاء بالعمل الأئتماني وتهيئة كوادر جديدة مؤهلة للعمل في مجال المعلومات الأئتمانية خلال الأعوام القادمة.

الميزانية

29	تقرير مراقب الحسابات المستقل
32	بيان المركز المالي
33	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
34	بيان التغيرات في حقوق الملكية
35	بيان التدفقات النقدية
36	إيضاحات حول البيانات المالية

كي بي ام جي صافي المطوع وشركاه
برج الحمراء، الدور 25
شارع عبدالعزيز الصقر
ص.ب. 24، الصفة 13001
تلفون: +965 2228 7000
فاكس: +965 2228 7444

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة/المساهمين المحترمين
شركة شبكة المعلومات الائتمانية ش.م.ا. (مقلة)
دولة الكويت

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لشركة شبكة المعلومات الائتمانية ش.م.ا. (مقلة) ("الشركة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 30 سبتمبر 2021 وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، في كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للشركة كما في 30 سبتمبر 2021، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولي. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في بند "مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) ("الميثاق") كما قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات الميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها في تاريخ تقرير مراقب الحسابات هي تقرير مجلس الإدارة الوارد في التقرير السنوي للشركة، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات حولها.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يشمل المعلومات الأخرى، ولا يقدم أي تأكيدات حول النتائج المتعلقة بها بأي شكل.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى وتحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو وجود أخطاء مادية بشأنها.

إذا توصلنا، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، إلى وجود أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتوجب علينا رفع تقرير بشأنها. ليس لدينا ما نشير إليه في تقريرنا بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لتلك البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومسئولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت نتيجة للغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة عن المسئولة عن تقييم قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس الاستمرارية، والإفصاح إن أمكن عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية بالإضافة إلى استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبى، ما لم تعتمد الإدارة إما تصفيه الشركة أو إيقاف عملياتها؛ أو إذا كانت لا تمتلك بديلاً واقعياً آخر باستثناء القيام بذلك.

المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى مستوى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائماً الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعية، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

جزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحکاماً مهنية وحافظنا على أسلوب الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر بالإضافة إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تزيد عن تلك الناتجة عن الخطأ، حيث أن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمم أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق لوضع إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى الشركة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبى والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي قد يثير شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم تأكيد مادي، يجب علينا أن نلفت الانتباه إلى ذلك في تقرير مراقب الحسابات حول الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو يجب علينا تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند تناولنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الشركة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المقرر لأعمال التدقيق وتقويتها ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهريه في أدوات الرقابة الداخلية تم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

التقرير على المتطلبات النظمية والقانونية الأخرى

كذلك فإننا حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق وأن البيانات المالية تتضمن المعلومات التي نص عليها قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، وتعديلاته. برأينا، أن الشركة تمسك سجلات محاسبية منتظمة وأن المعلومات المحاسبية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في الدفاتر المحاسبية للشركة. لم يرد لعلمنا أية مخالفات، خلال السنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2021 لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، وتعديلاته على وجه يؤثر مادياً في نشاط الشركة أو في مركزها المالي.



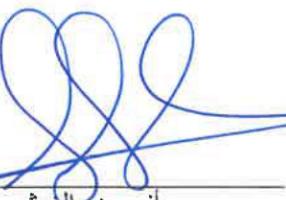
صافي عبد العزيز المطوع
مراقب حسابات – ترخيص رقم 138 فئة "أ"
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

الكويت في 22 فبراير 2022



2020 دينار كويتي	2021 دينار كويتي	إيضاح	
329,081	551,302	4	الموجودات
99,722	459,270	5	معدات وأعمال قيد الإنجاز
97,929	190,799	6	موجودات غير ملموسة
<u>526,732</u>	<u>1,201,371</u>		حق استخدام الموجودات
638,690	719,789	7	الموجودات غير المتداولة
13,946,870	14,958,672	8	دينون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى
<u>14,585,560</u>	<u>15,678,461</u>		النقد والأرصدة لدى البنوك
<u>15,112,292</u>	<u>16,879,832</u>		الموجودات المتداولة
			اجمالي الموجودات
2,280,000	2,280,000	9	حقوق الملكية
1,140,000	1,140,000	9	رأس المال
1,786,873	1,950,815	9	احتياطي إيجاري
9,252,944	10,418,331		احتياطي اختياري
<u>14,459,817</u>	<u>15,789,146</u>		أرباح مرحلة
			اجمالي حقوق الملكية
204,824	244,660	10	المطلوبات
-	100,546	6	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
<u>204,824</u>	<u>345,206</u>		مطلوبات التأجير
355,809	649,333	11	المطلوبات غير المتداولة
91,842	96,147	6	دانون تجاريون وأرصدة دانة أخرى
<u>447,651</u>	<u>745,480</u>		مطلوبات التأجير
<u>652,475</u>	<u>1,090,686</u>		اجمالي المطلوبات المتداولة
<u>15,112,292</u>	<u>16,879,832</u>		اجمالي المطلوبات
			اجمالي حقوق الملكية والمطلوبات

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.


أنور بدر الغيث
رئيس مجلس الإدارة


فهد محمد المنصور
الرئيس التنفيذي



بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في 30 سبتمبر 2021

2020 دينار كويتي	2021 دينار كويتي	إيضاح	
			الإيرادات
2,247,874	3,025,571		رسوم الخدمات
449,039	287,582		إيرادات مراقبة
8,520	-		إيرادات أخرى
<u>2,705,433</u>	<u>3,313,153</u>		
			المصاريف
(732,359)	(901,500)		تكاليف موظفين
-	10,000	7	رد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
(37,849)	(65,427)		مصاريف اتصالات وتكنولوجيا المعلومات
(2,605)	(6,323)		رسوم الدخول إلى قاعدة بيانات خارجية
(429,550)	(79,750)		مصاريف استشارات وأتعاب مهنية
(199,725)	(290,359)	4,5&6	الاستهلاك والإطفاء
(194,172)	(263,041)		دعم ورسوم ترخيص
(111,830)	(77,337)		مصاريف إدارية أخرى
<u>(1,708,090)</u>	<u>(1,673,737)</u>		
			الربح قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومساهمة الزكاة
997,343	1,639,416		ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(9,973)	(16,394)		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(10,301)	(16,693)		الزكاة
(49,000)	(49,000)	12	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
<u>928,069</u>	<u>1,557,329</u>		ربح السنة
			الدخل الشامل الآخر
			إجمالي الدخل الشامل للسنة
<u>928,069</u>	<u>1,557,329</u>		

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

إجمالي حقوق الملكية	أرباح مرحلة دينار كويتي	احتياطي احتباري دينار كويتي	رأس المال دينار كويتي	إجمالي حقوق الملكية دينار كويتي
13,759,748	8,652,609	1,687,139	1,140,000	2,280,000
928,069	928,069	-	-	-
(228,000)	(228,000)	-	-	-
<u>(99,734)</u>	<u>99,734</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>
<u><u>14,459,817</u></u>	<u><u>9,252,944</u></u>	<u><u>1,786,873</u></u>	<u><u>1,140,000</u></u>	<u><u>2,280,000</u></u>
14,459,817	9,252,944	1,786,873	1,140,000	2,280,000
1,557,329	1,557,329	-	-	-
(228,000)	(228,000)	-	-	-
<u>(163,942)</u>	<u>163,942</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>
<u><u>10,418,331</u></u>	<u><u>1,950,815</u></u>	<u><u>1,140,000</u></u>	<u><u>-</u></u>	<u><u>2,280,000</u></u>
الرصيد في 30 سبتمبر 2020	الرصيد في 1 أكتوبر 2019	الربح وإجمالي الدخل الشامل للسنة	التوزيعات وأرباح (إيجاد 13) المحوول إلى الاحتياطيات (إيجاد 9)	التوزيعات وأرباح (إيجاد 13) المحوول إلى الاحتياطيات (إيجاد 9)

إن الإضافات المرفقة تتضمن جزءاً من هذه البيانات المالية.



2020 دينار كويتي	2021 دينار كويتي	إيضاح	
			التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
928,069	1,557,329		ربح السنة تسويات على:
30,323	48,896	4	استهلاك معدات وأعمال قيد الإنجاز
71,472	146,063	5	إطفاء موجودات غير ملموسة
97,930	95,400	6	استهلاك حق استخدام الموجودات
1	-	4	شطب معدات وأعمال قيد الإنجاز
-	24		خسارة بيع معدات وأعمال قيد الإنجاز
-	(10,000)	7	رد مخصص خسائر الانتeman المتوقعة
6,743	10,301	6	تكاليف تمويل على مطلوبات التأجير
20,274	33,087		مخصص حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة
45,538	71,907	10	مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين
(8,520)	-	6	إعفاءات إيجار مدرجة في "إيرادات أخرى"
1,191,830	1,953,007		
			التعديلات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(124,480)	(71,099)		- مدینون تجاریون وأرصدة مدينة أخرى
(41,917)	260,437		- داننون تجاریون وأرصدة دائنة أخرى
1,025,433	2,142,345		التدفقات النقدية الناتجة من العمليات
-	(3,750)		أرصدة مقيدة لدى بنك بوبيان
(12,802)	(32,071)	10	المدفوع من مكافأة نهاية خدمة الموظفين
1,012,631	2,106,524		صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
			التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
4,600,000	(6,100,000)		إيداعات مراقبة ذات فترات استحقاق أصلية أكثر من ثلاثة أشهر
(283,932)	(383,127)	4	إضافات إلى معدات وأعمال قيد الإنجاز
(61,400)	(393,639)	5	إضافات إلى موجودات غير ملموسة
-	14		المحصل من بيع ممتلكات وأعمال قيد الإنجاز
4,254,668	(6,876,752)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من الأنشطة الاستثمارية
			التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(228,000)	(228,000)	13	توزيعات أرباح مدفوعة
(102,240)	(93,720)	6	المدفوع من مطلوبات التأجير
(330,240)	(321,720)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
4,937,059	(5,091,948)		صافي التغير في النقد والنقد المعادل
508,586	5,445,645		النقد والنقد المعادل في بداية السنة
5,445,645	353,697	8	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.



1. التأسيس والنشاط

تأسست شركة شبكة المعلومات الائتمانية ش.م.ك. (مقلة) ("الشركة" أو "ساي-نت") في 4 يونيو 2001 وبدأت عملياتها في 24 أبريل 2003 بعد الحصول على موافقة من بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الشركة مسجلة في السجل التجاري تحت رقم 85063 بتاريخ 18 يونيو 2001.

ينص النظام الأساسي للشركة على أن تقوم الشركة بتنفيذ أنشطتها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء. حيث أن الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي القيام بما يلي:

- تقوم الشركة بجمع المعلومات والبيانات الخاصة بالقروض الاستهلاكية والإسكانية والتجارية والبطاقات الائتمانية وغيرها من التسهيلات الائتمانية الناتجة عن البيع بالتقسيط للسلع والخدمات وتزويذ بنك الكويت المركزي ومقدمي البيانات والمعلومات من البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل والشركات والمؤسسات التجارية الخاضعة لوزارة التجارة الصناعة التي تقوم بمنح تسهيلات ائتمانية عن طريق البيع بأي شكل من أشكال نقل الملكية بالتقسيط للسلع والخدمات والمستخدمين المرخص لهم والعملاء من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المصرح لهم بالاستعلام والحصول على المعلومات والتقارير الائتمانية التي تقدمها الشركة والعملاء الذين تتعلق بهم المعلومات والبيانات ولهم سجلات ائتمانية لدى الشركة وأي جهات أخرى محلية أو أجنبية يوافق عليها بنك الكويت المركزي وكل من له علاقة بأنظمة الإبلاغ عن الائتمان والمعلومات الائتمانية وفق أحكام القوانين المنظمة لنشاط الشركة بناء على طلبهما، بالمعلومات والبيانات عن كافة أنواع القروض الاستهلاكية والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء تلك الجهات عند طلب المعلومات، ولشركة في سبيل تنفيذ هذا الغرض استيراد الأجهزة والحواسيب الإلكترونية وكذلك أجهزة نظم وحفظ المعلومات والتتابع الخاصة بها؛
- تصميم واستيراد وبيع النظم الآلية وتشغيلها وإنشاء وتجهيز وإدارة مراكز العمليات لصالح الشركة فقط؛
- تكوين قاعدة بيانات ائتمانية من خلال طلب وجمع ومعالجة وحفظ وتحليل وتوفيق واستخدام وتداول المعلومات الائتمانية، وإعداد السجل ائتماني والبيانات الشخصية والائتمانية المتعلقة بمديونيات عمالء شركات التمويل العقاري وشركات التأمين وجميع أنواع شركات الإيجار والتمويل وشركات السيارات وشركات الاتصالات بالإضافة إلى الجهات الأخرى من مقدمي البيانات والمعلومات ومستخدمي البيانات والمعلومات المنصوص عليها في أحكام القوانين المنظمة لنشاط الشركة؛
- توفير وتقديم جميع خدمات الاستعلام الائتماني، والتصنيف الائتماني، والإبلاغ الائتماني وإصدار تقارير المعلومات الائتمانية للعملاء من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين دون إبداء آية توصيات أو آراء من قبل الشركة تتعلق بمنح الائتمان للعملاء من عدمه وإعداد وتطوير أدوات ومعايير المخاطر وما يتعلق بها؛
- استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة وتحويل مجلس إدارة الشركة للقيام بذلك؛
- تملك العقارات والمنقولات الالزامية لمباشرة نشاط الشركة في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون؛
- ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو أن تشتري بأي وجه مع الجهات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تساعدها على تحقيق أغراضها في الكويت وفي الخارج ولها أن تشتري هذه الجهات أو أن تلتحق بها.

العنوان البريدي لمكتب الشركة المسجل هو صندوق بريد 20134، الصفا 13062، الكويت.

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ 17 نوفمبر 2021 ولدى مساهمي الشركة صلاحية تعديل البيانات المالية بعد الإصدار في الجمعية العمومية السنوية.

2. أساس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، والأحكام ذات الصلة لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للشركة وتعديلاته والقرار الوزاري رقم 18 لسنة 1990.



(ب) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية.

(ج) عملة التعامل والعرض

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي وهو عملة التعامل للشركة.

(د) استخدام التقديرات والأحكام

عند إعداد هذه البيانات المالية قامت الإدارة باتخاذ أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية للشركة والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والدخل والمصاريف. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات الضمنية بصفة مستمرة. يتم تسجيل التعديلات على التقديرات المحاسبية بأثر مستقبلي.

إن المعلومات حول الأحكام والافتراضات وعدم التأكيد من التقديرات التي لها أبلغ الأثر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية مبنية في الإيضاحات التالية:

- إيضاح 3 (أ) – الأعمار الإنتاجية للمعدات والأعمال قيد الإنجاز
- إيضاح 3 (ب) – الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة

(ه) التغيرات في السياسات المحاسبية

فيما يلي عدد من التعديلات على المعايير والتفسيرات التي تسري لفترات السنوية التي تبدأ في 1 أكتوبر 2020، ولكن ليس لها أي تأثير مادي على البيانات المالية للشركة:

- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3: تعريف الأعمال.
- تطبيق الإصلاح المعياري لمعدلات الفائدة (المرحلة 1 من إصلاح معدل الفائدة بين البنوك "IBOR")
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 ومعيار المحاسبة الدولي 8: تعريف المعلومات الجوهرية؛ و
- إطار مفاهيم التقارير المالية الصادر في 29 مارس 2018؛

(و) المعايير والتفسيرات الصادرة لكن لم تسري بعد

يسري عدد من المعايير والتفسيرات الجديدة لفترات السنوية التي تبدأ بعد 1 أكتوبر 2020 مع السماح بالتطبيق المبكر. إلا أن الشركة لم تقم بالتطبيق المبكر للمعايير الجديدة أو المعدلة عند إعداد هذه البيانات المالية.

من غير المتوقع أن يكون للمعايير والتفسيرات المعدلة التالية تأثير هام على البيانات المالية للشركة:

- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16 امتيازات الإيجار ذات الصلة بجائحة كوفيد-19.
- الإشارات إلى إطار المفاهيم - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3؛
- الممتلكات والمنشآت والمعدات: العائدات قبل الاستخدام المقصود - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16؛
- المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية - الرسوم ضمن اختبار "نسبة 10 بالمائة" في حالة استبعاد المطلوبات المالية؛
- إصلاح معيار معدل الربح (المرحلة 2)؛



3. السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بثبات على كافة الفترات المعروضة في تلك البيانات المالية.

(أ) المعدات والأعمال قيد الإنجاز

i. التحقق والقياس

يتم قياس بنود المعدات والأعمال قيد الإنجاز بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسائر متراكمة لانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة المتصروفات العائد مباشرة إلى اقتناء الأصل.

يتم تحديد أي أرباح أو خسائر بيع بند من بنود المعدات والأعمال قيد الإنجاز بمقارنة محصلات البيع مع القيمة الدفترية للمعدات والأعمال قيد الإنجاز ويتم إثباتها في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

ii. المصاريف اللاحقة

تتم رسملة المصاريف اللاحقة فقط إذا كان من المحتمل أن تدفأ المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالنفقات سيعود على الشركة. يتم تسجيل الإصلاحات والصيانة المستمرة كمصاريف عند تكبدها.

iii. الاستهلاك

تستهلك بنود المعدات والأعمال قيد الإنجاز من تاريخ جاهزيتها للاستخدام. يتم احتساب الاستهلاك لإطفاء تكلفة بنود المعدات والأعمال قيد الإنجاز ناقصاً قيمها المتبقية المقدرة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار أعمارها الإنتاجية المقدرة.

يتم الاعتراف بالاستهلاك في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للمعدات والأعمال قيد الإنجاز:

أجهزة الكمبيوتر	5-3 سنوات
أثاث وتركيبات	5 سنوات

يتم مراجعة طرق الاستهلاك، الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية ويتم إعادة تعديلها إذا لزم الأمر بتاريخ كل بيان مركز مالي للتأكد من أن فترة الاستهلاك تتفق مع المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود المعدات والأعمال قيد الإنجاز. يتم تطبيق التغير في العمر الإنتاجي المقدر للمعدات والأعمال قيد الإنجاز في بداية الفترة التي حدث فيها التغير فقط وليس بأثر رجعي.

تمثل الأعمال قيد الإنجاز المبالغ المكتسبة لغرض بناء أو شراء أصل حتى يتم تجهيزه لاستخدامه في التشغيل. بعد الاستكمال، يتم نقل الأعمال قيد الإنجاز إلى فئة المعدات والأعمال قيد الإنجاز. لا تستهلك الأعمال قيد الإنجاز.

(ب) موجودات غير ملموسة

يتم قياس الموجودات غير الملموسة التي تتتألف من برامج الكمبيوتر ونظام مكتب الائتمان بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وأي خسائر انخفاض في القيمة متراكمة. يتم تحميل الإطفاء على أساس القسط الثابت على مدى فترة تتراوح بين 3 إلى 5 سنوات. يتم مراجعة العمر الإنتاجي المقدر وطريقة الإطفاء في تاريخ كل بيان مركز مالي وتعديلها إذا لزم الأمر.



ج) الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

يتم مراجعة القيمة الدفترية للموجودات غير المالية للشركة بتاريخ كل بيان مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل على الانخفاض في القيمة. فإذا وجد هذا الدليل يتم تقدير القيمة المسترددة للأصل. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة عند زيادة القيمة الدفترية للأصل أو وحدة إنتاج النقد التابعة له عن القيمة المسترددة للأصل المقدرة.

تمثل القيمة القابلة للاسترداد للأصل القيمة الأعلى بين القيمة العادلة ناقصا التكلفة حتى البيع والقيمة التشغيلية للأصل. عند تقدير القيمة التشغيلية يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة إلى القيمة الحالية باستخدام سعر خصم مناسب يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة إنتاج النقد. وبغرض اختبار الانخفاض في القيمة، يتم جمع الموجودات التي لا يمكن اختبارها بصورة فردية في مجموعات أصغر بالنسبة للموجودات التي تتنبأ تدفقات نقدية من الاستخدام المستمر والمستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية للموجودات الأخرى أو وحدات إنتاج النقد.

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة فقط إلى الحد الذي لا تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الدفترية المحددة في حالة عدم تحقق خسائر الانخفاض في القيمة.

د) عقود التأجير

في بداية العقد، تقوم الشركة بتقييم إذا ما كان العقد يمثل أو يحتوي على تأجير. وهذا يعني أنه في حال كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة زمنية لقاء مقابل.

تطبق الشركة منهجهية واحدة للاعتراف والقياس لكافة عقود التأجير. تعرف الشركة بمطلوبات التأجير لصرف مدفوعات التأجير وحق استخدام الموجودات التي تمثل الحق في استخدام الموجودات ذات الصلة.

حق استخدام الموجودات

تعترف الشركة بحق استخدام الموجودات في تاريخ بداية عقد التأجير (أي التاريخ الذي يصبح فيه الأصل الأساسي متاحاً للاستخدام). ويقاس حق استخدام الموجودات بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة والمعدلة بما يعكس أية إعادة قياس لمطلوبات التأجير. تتضمن تكلفة حق استخدام الموجودات قيمة مطلوبات التأجير المسجلة والتکاليف المبدئية المباشرة المتکبدة ومدفوعات عقود التأجير المسددة في أو قبل تاريخ البدء ناقصاً أي حواجز عقود تأجير مستلمة. وما لم تتحقق الشركة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الأصل المستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، يتم استهلاك حق استخدام الموجودات المعترف بها على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل أو مدة عقد التأجير، أيهما أقصر. وتخصيص قيمة حق استخدام الموجودات لانخفاض القيمة، إن وجدت.

مطلوبات التأجير

تعترف الشركة في تاريخ بداية عقد التأجير بمطلوبات العقد والتي يتم فيأسها وفقاً للفترة الحالية لمدفوعات عقد التأجير التي سيتم سدادها على مدى فترة عقد التأجير. وتتضمن مدفوعات عقد التأجير المدفوعات الثابتة (بما في ذلك المدفوعات الثابتة في طبيعتها) ناقصاً أي حواجز مستحقة ومدفوعات عقد التأجير المتغيرة التي تعتمد على أحد المؤشرات أو المعدلات وكذلك المبالغ التي من المتوقع سدادها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. كما تشمل مدفوعات عقد التأجير على سعر الممارسة لخيار الشراء والتي من المؤكد بصورة معقولة من أنه يتم ممارسته من قبل الشركة ومدفوعات الغرامات لإنها عقد التأجير في حالة إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة الشركة لخيار إنهاء العقد. وفي حالة مدفوعات التأجير المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل ما، فيتم تسجيلها كمحضفات في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الظروف التي تستدعي سداد المدفوعات.



عند احتساب القيمة الحالية لمدفو عات عقد التأجير المستقبلية، تستخدم الشركة معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد التأجير في حالة إذا كان معدل الربح المتضمن في عقد التأجير غير قابل للتحديد بشكل فوري. وبعد تاريخ بداية العقد، يتم زيادة مبلغ مطلوبات عقد التأجير لكي تعكس تراكم تكلفة التمويل بينما يتم تحفيضها مقابل مدفو عات عقد التأجير المسددة. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير في حالة أن يطرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغير في مدفو عات عقد التأجير الثابتة في طبيعتها أو تغير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الأصل ذي الصلة.

عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة
تطبق الشركة إفاء الاعتراف بعقود التأجير قصيرة الأجل على عقود التأجير قصيرة الأجل (أي عقود التأجير التي تبلغ مدتتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق إفاء الاعتراف بتأجير الموجودات منخفضة القيمة على عقود التأجير التي تعتبر منخفضة القيمة (أي، أقل من 1,000 دينار كويتي). يتم الاعتراف بمدفو عات التأجير الناتجة من عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة التأجير. كما في تاريخ بيان المركز المالي، لا يوجد لدى الشركة أي عقود إيجار مصنفة كعقود إيجار قصيرة الأجل أو عقود إيجار للموجودات منخفضة القيمة.

ال أدوات المالية (ه)

يتم الاعتراف مبدئياً بال الموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي تصبح فيه الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم الاعتراف مبدئياً بال الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، مع تسجيل تكاليف المعاملة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل. ويتم الاعتراف مبدئياً بال الموجودات والمطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر زائداً أية تكاليف معاملات متعلقة مباشرة بحيازتها أو إصدارها.

التصنيف والقياس

يتم قياس الموجودات المالية بناء على نموذج الأعمال لإدارة الموجودات والشروط التعاقدية للأصل إما:

- الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة؛
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسار.

كما في تاريخ بيان المركز المالي، لا يوجد لدى الشركة أي موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة في حال كانت تستوفي كلا الشرطين التاليين ولم تصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتمثل الهدف منه في الاحتفاظ بال الموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- يتربى على بنودها التعاقدية في تواريخ محددة تدفقات نقدية تمثل فقط مدفو عات أصل القرض والربح على مبلغ أصل القرض القائم.



تقييم نموذج الأعمال

تحدد الشركة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارتها لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق أهداف نشاطها. ولا يتم تقييم نموذج أعمال الشركة على أساس كل أداة على حدة وإنما يتم تقييمه على مستوى أعلى للمحافظ الاستثمارية المجمعة ويعتمد على عدد من العوامل القابلة للفياس.

تتضمن المعلومات المأخوذة في الاعتبار ما يلي:

- السياسات والأهداف المقررة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات في الممارسة العملية؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (الموجودات المالية المحافظ بها ضمن نموذج الأعمال المذكور) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛ و
- تكرار وحجم وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، وتوقيته بشأن نشاط المبيعات المستقبلية.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للشركة، لن تغير الشركة من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحافظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنه سيدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراء مؤخرًا في الفترات اللاحقة.

تقييم إذا ما كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة (اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط) للأغراض هذا التقييم، يُعرف "أصل المبلغ" بأنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي. يعرف الربح بأنه المقابل نظير القيمة الزمنية للملاء ونظير مخاطر الائتمان المرتبطة بأصل المبلغ القائم خلال فترة معينة ومقابل مخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى، وكذلك، هامش الربح.

عند تقييم إذا ما كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والربح، تأخذ الشركة في الاعتبار البنود التعاقدية للأداء ويشمل هذا تقييم إذا ما كان الأصل المالي يحتوي على بند تعافي من شأنه تغيير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بحيث أنه قد لا يستوفي هذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ الشركة في الاعتبار:

- الأحداث الطارئة التي يمكن أن تغير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية؛
- البنود التي قد تعدل معدل الكوبون التعاقدى بما في ذلك خصائص المعدل المتغيرة؛
- خصائص الدفعات مقدمًا وتمديدها؛ و
- البنود التي تقيد مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (مثل عدم حق الرجوع).

يستوفي خيار الدفع المقدم معايير مدفوعات المبلغ الأصلي والربح فقط إذا كان المبلغ المدفوع مقدمًا يمثل المبالغ غير المدفوعة من المبلغ الأصلي والربح على المبلغ القائم منه، والذي قد يشمل عوضًا إضافيًا معقولًا مقابل الإنماء المبكر للعقد. إضافة إلى ذلك، بالنسبة للأصل المالي الذي تم اقتناوه بخصم أو علاوة على المبلغ الاسمي التعاقدى، فإنه يتم التعامل مع الخيار الذي يسمح أو يتطلب سداد المبلغ الذي يمثل المبلغ الاسمي التعاقدى والربح المستحق (لكنه غير مدفوع) مقدمًا (والذي قد يشمل كذلك عوضًا إضافيًا معقولًا مقابل الإنماء المبكر للعقد) بأنه يستوفي المعايير، إذا كانت القيمة العادلة لميزة الدفع مقدمًا ليست جوهرية عند الاعتراف المبدئي.

إن الموجودات المالية تتضمن المدينين التجاريين والأرصدة المدينة الأخرى والنقد والمعدل.



المدينون التجاريين

يتم الاعتراف بالمدينين التجاريين الناتجة عن أنشطة الشركة بالتكلفة المطفأة، حيث أن تلك الأرصدة محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية ومن المتوقع أن تؤدي إلى تدفقات نقدية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط.

سوف يكون القياس اللاحق للمدينين التجاريين بالمبالغ الأصلية المتعاقدين عليها غير المخصومة ناقصاً أي خسائر ائتمان متوقعة. يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة عن الاستبعاد في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

النقد والنقد المعادل

لعرض بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد والنقد المعادل من النقد في الصندوق، الأرصدة لدى البنوك.

إعادة تصنيف الموجودات المالية

لا تقوم الشركة بإعادة تصنيف موجوداتها المالية بعد الاعتراف المبدئي بها إلا في الظروف الاستثنائية التي تقوم فيها الشركة بشراء أو بيع أو إنهاء نشطة أحد أقسام الأعمال.

المطلوبات المالية

يتم قيد كافة المطلوبات المالية مبدئياً في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي تصبح فيه الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم الاعتراف بالمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملات المتعلقة بها مباشرة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم قياس هذه المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. لا يوجد لدى الشركة أي مطلوبات مالية مشتقة.

إن المطلوبات المالية لدى الشركة تشمل مطلوبات التأجير والدائنين التجاريين والأرصدة الدائنة الأخرى.

دائنوں تجاریون وأرصدة دائنة أخرى

يتم تسجيل الدائنين التجاريين والأرصدة الدائنة الأخرى بالمبالغ التي يتوجب دفعها في المستقبل لقاء خدمات مقدمة، سواء صدرت بها فواتير من قبل المورد أم لا.

الاستبعاد

الموجودات المالية

تستبعد الشركة الأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الأصل المالي أو عندما تقوم الشركة بنقل الحقوق لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية على الأصل المالي في معاملة تنتقل فيها لاحقاً كافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي أو إما لا تقوم فيها الشركة بنقل أو الاحتفاظ بكلفة مخاطر ومزايا الملكية لاحقاً ولا تحفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

المطلوبات المالية

تستبعد الشركة الالتزام المالي عند الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاءها. تستبعد الشركة كذلك الالتزام المالي عند تعديل شروطه وعندما تكون التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة بشكل جوهري، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزام مالي جديد بالقيمة العادلة استناداً إلى الشروط المعدلة.

عند استبعاد الالتزام المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المطفأة والمقابل المادي المدفوع (بما في ذلك أي موجودات غير نقدية منقولة أو مطلوبات متکبدة) ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.



المقاصة

تتم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبالغ في بيان المركز المالي فقط عندما يكون لدى الشركة حق قانوني ملزم بإجراء المقاصة بين المبالغ، ويكون لديها النية إما للتسوية على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

قامت الشركة بتطبيق منهجية عامة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة من الموجودات المالية. بموجب المنهجية العامة، يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة في ثلاثة مراحل:

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً
بالنسبة للانكشافات التي لا ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم تسجيل جزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية والمرتبط باحتمالية وقوع أحداث تغير خلال فترة الائتمان عشر شهرًا التالية.

المرحلة 2: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة – دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية
بالنسبة للانكشافات التي ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة – في حالة التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية
يتم تقدير الموجودات المالية كمنخفضة في القيمة الائتمانية في حالة وقوع حدث أو أكثر ذي تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل. يتم تسجيل العمر الإنتاجي لخسائر الائتمان المتوقعة من الموجودات المالية المنخفضة اعتماداً. يعتبر الأصل المالي "منخفض اعتماداً" في حالة وقوع حدث واحد أو أكثر ذي تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية القديرية للأصل المالي.

تشتمل الأدلة على الانخفاض في القيمة الائتمانية للأصل المالي على البيانات الملحوظة التالية:

- مواجهة المقرض أو جهة الإصدار لصعوبة مالية جوهرية؛
- مخالفة بنود العقد مثل وقوع أحداث العجز أو التأخير في السداد؛
- قيام الشركة بإعادة هيكلة القروض والسلفيات في ضوء شروط لم تأخذها الشركة في اعتبارها في حالات مخالفة لذلك؛
- احتمالية تعرض المقرض للإفلاس أو ترتيبات إعادة تنظيم مالي أخرى؛
- غياب سوق نشط للورقة المالية نظراً لصعوبات مالية.

تأخذ الشركة في اعتبارها المتغيرات الاقتصادية الرئيسية المتوقع أن يكون لها تأثير على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لغرض إدراج المعلومات المستقبلية ضمن نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. وتعكس تلك المتغيرات بصورة أساسية التقديرات المعقولة والمؤدية لظروف الاقتصاد الكلي في المستقبل. وتقوم الإدارة بمراجعة الافتراضات والتقديرات على أساس منتظم.

لا تعرف الشركة بخسائر الائتمان المتوقعة على الأرصدة المدينة الأخرى حيث أنها تعتبر منخفضة المخاطر ولا تتوقع الشركة أي خسائر اعتمان جوهرية من تلك الأدوات.

(و) مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يستحق جميع الموظفين مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل الكويتي على أساس مدة الخدمة وأخر راتب والعلاوات المدفوعة الأخرى.



إن حقوق التقادع والحقوق الاجتماعية الأخرى الخاصة بالموظفين الكويتيين يتم تغطيتها حسب أنظمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتي يتم بموجبها تحصيل اشتراكات شهرية من الشركة والعاملين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الرواتب. يتم تحصيل حصة الشركة من المساهمات في هذا النظام، وهو نظام تقاعدي ذو مساهمات محددة، كمصروفات في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر في السنة التي تتعلق بها.

المخصصات (ز)

يتم الاعتراف بالمخصل في حال كان على الشركة، نتيجة لحدث ماضي، التزامات قانونية حالية أو استدلالية يمكن تقديرها بشكل موثوق فيه ويكون من المحتمل أن يتطلب تسوية هذا الالتزام تدفق منافع اقتصادية خارج الشركة. إذا كان التأثير مادياً، يتم تحديد المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدل يعكس تقييمات السوق الحالية لقيمة الزمنية لالم والمخاطر المحددة للأصل.

تحقق الإيرادات (ح)

رسوم الخدمة

يتم تحقق الرسوم المتعلقة باستخدام نظام Ci-Net (رسوم الخدمة) إلى الحد الذي تنتقل فيه السيطرة على الخدمات إلى العميل. يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المادي المستلم أو المستحق، مع استبعاد الخصومات والتخفيضات المطلوبة لتسوية الالتزام ويكون من الممكن عمل تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

تقوم الشركة بتنفيذ ترتيبات إيراداتها على أساس معايير محددة لتحديد ما إذا كانت تعمل كطرف رئيسي أو وكيل. وقد استنتجت الشركة إلى أنها تعمل كطرف رئيسي في جميع ترتيبات إيراداتها لأنها تسيطر عادة على الخدمات قبل تحويلها إلى العميل.

إيرادات مراكحة

يتم تسجيل إيرادات المراكحة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر على أساس الوقت المناسب باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

المنح الحكومية (ط)

يتم تسجيل المنح الحكومية التي تعوض الشركة عن النفقات المتکبدة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر على أساس منهجي في الفترات التي يتم فيها الاعتراف بالمصروفات، ما لم يتم استيفاء شروط تلقى المنحة بعد الاعتراف بالمصروفات ذات الصلة. وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالمنحة عندما تصبح مستحقة القبض.

المعاملات بالعملات الأجنبية (ي)

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي حسب أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات. يتم ترجمة جميع الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المقومة بالعملات الأجنبية والتي يتم إدراجها بالتكلفة التاريخية، وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم تسجيل الفروق الناتجة عن الأرباح أو الخسائر من ترجمة العملات الأجنبية في بيان الأرباح أو الخسائر وبين الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة (ك)

على الشركة أن تساهم في مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وتدفع الزكاة وفقاً للقانون. يتم إدراج حصة الشركة الخاصة بمؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة كمصروف في الفترة التي يطلب من الشركة فيها المساهمة وفقاً للقانون.



إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 30 سبتمبر 2021

.4 معدات وأعمال قيد الإنجاز

الإجمالي دينار كويتي	أعمال قيد الإنجاز دينار كويتي	أثاث ومعدات دينار كويتي	أجهزة كمبيوتر دينار كويتي	التكلفة
650,611	34,870	77,079	538,662	الرصيد في 1 أكتوبر 2019
283,932	254,659	9,422	19,851	إضافات
-	(17,152)	-	17,152	تحويلات من أعمال قيد الإنجاز المحول إلى موجودات غير ملموسة (إيضاح 5)
(468)	(468)	-	-	الشطب
(1)	-	(1)	-	
934,074	271,909	86,500	575,665	الرصيد في 30 سبتمبر 2020
383,127	64,690	5,828	312,609	إضافات
-	(142,317)	1,518	140,799	تحويلات من أعمال قيد الإنجاز المحول إلى موجودات غير ملموسة (إيضاح 5)
(111,972)	(111,972)	-	-	الاستبعادات
(791)	-	(791)	-	
1,204,438	82,310	93,055	1,029,073	الرصيد في 30 سبتمبر 2021
الاستهلاك المترافق				
574,670	-	61,723	512,947	الرصيد في 1 أكتوبر 2019
30,323	-	5,389	24,934	المحمل للسنة
604,993	-	67,112	537,881	الرصيد في 30 سبتمبر 2020
48,896	-	6,729	42,167	المحمل للسنة
(753)	-	(753)	-	المتعلق بالاستبعادات
653,136	-	73,088	580,048	الرصيد في 30 سبتمبر 2021
القيمة الدفترية				
329,081	271,909	19,388	37,784	في 30 سبتمبر 2020
551,302	82,310	19,967	449,025	في 30 سبتمبر 2021

.5 موجودات غير ملموسة

2020 دينار كويتي	2021 دينار كويتي	التكلفة
1,831,857	1,893,725	الرصيد في 1 أكتوبر
61,400	393,639	إضافات
468	111,972	المحول من أعمال قيد الإنجاز (إيضاح 4)
1,893,725	2,399,336	الرصيد في 30 سبتمبر
الإطفاء المترافق		
1,722,531	1,794,003	الرصيد في 1 أكتوبر
71,472	146,063	المحمل للسنة
1,794,003	1,940,066	الرصيد في 30 سبتمبر
99,722	459,270	القيمة الدفترية



6. عقود التأجير

فيما يلي أدناه القيم الدفترية لحق استخدام الموجودات ومطلوبات التأجير والحركات خلال السنة:

حق استخدام الموجودات	
2020	2021
دinar كويتي	دinar كويتي
195,859	97,929
-	188,270
(97,930)	(95,400)
<u>97,929</u>	<u>190,799</u>

كما في 1 أكتوبر
إضافات خلال السنة
استهلاك حق استخدام الموجودات
كما في 30 سبتمبر

مطلوبات التأجير	
2020	2021
دinar كويتي	دinar كويتي
195,859	91,842
-	188,270
6,743	10,301
(102,240)	(93,720)
(8,520)	-
<u>91,842</u>	<u>196,693</u>

كما في 1 أكتوبر
إضافات خلال السنة
تكلفة التمويل على مطلوبات التأجير
سداد مطلوبات التأجير
امتيازات الإيجار
كما في 30 سبتمبر

خصمت الشركة التزامات الإيجار المستقبلية باستخدام معدل الاقتراض الإضافي الذي تم تحديده بنسبة 4.5% (30 سبتمبر 2020: 5.0%) في تاريخ بيان المركز المالي.

فيما يلي الجزء المتداول وغير المتداول من مطلوبات التأجير:

2020	2021	الجزء غير المتداول
دinar كويتي	دinar كويتي	الجزء المتداول
-	100,546	
91,842	96,147	
<u>91,842</u>	<u>196,693</u>	

فيما يلي المبالغ المعترف بها في الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر:

2020	2021	استهلاك حق استخدام الموجودات
دinar كويتي	دinar كويتي	تكلفة التمويل على مطلوبات التأجير
(97,930)	(95,400)	
(6,743)	(10,301)	
8,520	-	امتيازات الإيجار المدرجة في الدخل الآخر

لم تعرف الشركة بمصروفات الإيجار من عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات منخفضة القيمة خلال العام.



7. مدينون تجاريين وأرصدة مدينة

2020	2021	
دينار كويتي	دينار كويتي	
370,095	459,413	مدينون تجاريون
(30,000)	(20,000)	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
<u>340,095</u>	<u>439,413</u>	
235,339	208,683	ربح مستحق من إيداعات مراقبة
63,256	71,693	مدفوعات مقدماً وأرصدة مدينة أخرى
<u>638,690</u>	<u>719,789</u>	

يبلغ متوسط فترة الائتمان لتقديم الخدمات 15 يوماً. لا يتم تحويل أي ربح على أرصدة المدينين التجاريين متاخرة السداد.

نبين أدناه الحركة في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للمدينين التجاريين:

2020	2021	
دينار كويتي	دينار كويتي	
30,000	30,000	كما في 1 أكتوبر
-	(10,000)	رد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
<u>30,000</u>	<u>20,000</u>	كما في 30 سبتمبر

تم الإفصاح عن المعلومات حول التعرضات الائتمانية في إيضاح 14.
إن كافة المدينين التجاريين مقومة بالدينار الكويتي ومتواجدة في دولة الكويت.

8. النقد والأرصدة لدى البنوك

2020	2021	
دينار كويتي	دينار كويتي	
65	262	النقد في الصندوق
246,805	358,410	أرصدة لدى البنوك
<u>13,700,000</u>	<u>14,600,000</u>	إيداعات مراقبة لدى بنوك إسلامية
13,946,870	14,958,672	نقد وأرصدة لدى البنوك
(1,225)	(4,975)	أرصدة مقيدة لدى بنك بوبيان
<u>(8,500,000)</u>	<u>(14,600,000)</u>	إيداعات مراقبة ذات فترات استحقاق أصلية أكثر من ثلاثة أشهر
<u>5,445,645</u>	<u>353,697</u>	النقد والنقد المعادل في التدفقات النقدية

تحمل إيداعات المراقبة لدى البنوك الإسلامية معدل ربح يتراوح من 1.750% إلى 2.326% (30 سبتمبر 2020) من 1.325% إلى 3.500% سنوياً.

9. حقوق الملكية

رأس المال

يتكون رأس المال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع من 22,800,000 سهم بقيمة 100 فلس لكل سهم (2020: 22,800,000 فلس لكل سهم) مدفوع نقداً بالكامل.



اقترح مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 29 يناير 2020 زيادة رأس مال الشركة من 2,280,000 دينار كويتي إلى 25,000,000 وقد تم اعتماد الاقتراح خلال اجتماع الجمعية العامة السنوية المنعقد في 19 فبراير 2020. وتعمل الشركة حالياً على تنفيذ الطريقة الملائمة لإصدار رأس المال المتصدر به.

احتياطي إجباري

وفقاً لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحة التنفيذية والنظام الأساسي للشركة، وتعديلاته، يتعين تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجباري حتى يصل الاحتياطي إلى 50% من رأس مال الشركة المدفوع على الأقل.

إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا بالمبلغ الذي يزيد عن 50% من رأس المال أو لضمان توزيع أرباح تصل إلى 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح بمثل هذه التوزيعات.

توقف الشركة عن تحويل أرباحها إلى الاحتياطي الإجباري حيث إن الاحتياطي بلغ 50% من رأس المال المدفوع.

احتياطي اختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة، يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي الاختياري. ويمكن إيقاف هذا التحويل السنوي بقرار من المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي وبناء على توصية من مجلس الإدارة. لا توجد قيود على توزيع هذا الاحتياطي.

10. مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

2020 دينار كويتي	2021 دينار كويتي	
172,088	204,824	كما في 1 أكتوبر
45,538	71,907	المخصص خلال السنة
<u>(12,802)</u>	<u>(32,071)</u>	المدفوعات خلال السنة
<u>204,824</u>	<u>244,660</u>	كما في 30 سبتمبر

11. دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى

2020 دينار كويتي	2021 دينار كويتي	
78,959	164,773	دائنون تجاريون
273,249	426,931	مستحقات ومخصصات
<u>3,601</u>	<u>57,629</u>	إيرادات مؤجلة
<u>355,809</u>	<u>649,333</u>	



إن القيم الدفترية لبند دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى لدى الشركة مقوم بالعملات التالية:

2020	2021	
دينار كويتي	دينار كويتي	
342,853	636,393	دينار كويتي
8,600	8,468	دولار أمريكي
4,356	4,472	جنيه إسترليني
<u>355,809</u>	<u>649,333</u>	

12. الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة

يتم اعتبار الأطراف ذات الصلة عندما يكون للطرف القدرة، بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال وسيط أو أكثر، على السيطرة على الطرف الآخر أو يمكنه ممارسة تأثير هام عليه عند اتخاذ قرارات مالية وتشغيلية. يشمل هذا التعريف العلاقات التي تشتمل على السيطرة العامة والسيطرة المشتركة.

تتضمن الأطراف ذات الصلة بشكل رئيسي المساهمين الرئيسيين بالشركة وأعضاء مجلس إدارتها وأفراد الإدارة العليا والشركات التي يكون لهم سيطرة أو سيطرة مشتركة عليها ويمكنهم ممارسة تأثير هام عليها.

فيما يلي المعاملات والأرصدة الهامة لدى الأطراف ذات الصلة:

2020	2021	المعاملات مع الطرف ذي الصلة
دينار كويتي	دينار كويتي	
		معاملات مع مساهمي الشركة
1,864,701	2,557,921	رسوم خدمات
275,171	102,494	إيرادات مراقبة
		مكافآت الإدارة العليا
272,655	307,651	رواتب ومزايا قصيرة الأجل
12,901	19,829	مكافأة نهاية الخدمة
105,000	49,000	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
2020	2021	أرصدة لدى الأطراف ذات الصلة
دينار كويتي	دينار كويتي	
259,370	384,443	أرصدة لدى مساهمي الشركة
177,532	42,554	مدينون تجاريون
11,300,000	3,600,000	ربح مستحق من إيداعات مراقبة
245,123	347,118	إيداعات مراقبة
-	57,629	أرصدة لدى البنوك
		إيرادات مؤجلة



13. اجتماع الجمعية العمومية السنوية

في اجتماع الجمعية العمومية السنوية المنعقد في 12 أغسطس 2021، وافق المساهمون على توصيات مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 10 فلس للسهم (10 فلس للسهم) بمبلغ 228,000 دينار كويتي (228,000 دينار كويتي) للسنة المنتهية في 2020 إلى المساهمين المسجلين في سجل المساهمين كما في تاريخ الجمعية العمومية السنوية.

كما وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين على البيانات المالية السنوية المدققة للشركة للسنة المنتهية في 30 سبتمبر 2020.

14. إدارة المخاطر المالية نقطة عامة

نتيجة لاستخدام الأدوات المالية تتعرض الشركة للمخاطر التالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

يبين هذا الإيضاح المعلومات حول تعرض الشركة لكل من المخاطر أعلاه، كما يوضح أهداف الشركة و سياساتها وأنشطتها نحو قياس تلك المخاطر وإدارتها.

الإطار العام لإدارة المخاطر

تتولى الإدارة المسئولية الكاملة لإعداد ومراقبة إطار عمل إدارة المخاطر لدى الشركة. تقوم الإدارة بتحديد وتقييم المخاطر المالية التي تواجه الشركة. تحدد الشركة حدود المخاطر والضوابط المناسبة لمراقبة المخاطر والالتزام بتلك الحدود. يقوم مجلس إدارة الشركة بتقديم المبادئ اللازمية لإدارة المخاطر الشاملة وكذلك السياسات التي تتناول بنود معينة مثل مخاطر صرف العملات الأجنبية، ومخاطر معدلات الربح، ومخاطر الائتمان.

(أ) مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية للشركة في حال عجز العميل أو الطرف المقابل في الأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية وتنشأ بشكل أساسي من الأرصدة لدى البنوك وإيداعات المراحلة والمدينين التجاريين والأرصدة المدينة الأخرى.

إن القيمة الدفترية للموجودات المالية تمثل الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان. بتاريخ بيان المركز المالي، كان الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان كما يلي:

2020	2021	
دينار كويتي	دينار كويتي	
246,805	358,410	أرصدة لدى البنوك
13,700,000	14,600,000	إيداعات مراحلة
340,095	439,413	مدينون تجاريين
13,632	8,520	تأمينات مستردة
235,340	208,683	ربح مستحق من إيداعات مراحلة
<u>14,535,872</u>	<u>15,615,026</u>	



إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 30 سبتمبر 2021

النقد والأرصدة لدى البنوك

إن مخاطر الائتمان الناتجة من الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية محدودة حيث إن الأطراف المقابلة تمثل مؤسسات مالية حسنة السمعة ذات تصنيفات ائتمانية ملائمة محددة من قبل وكالات التصنيف الائتمان العالمية. إضافة إلى ذلك، فإن أصل الودائع في البنوك المحلية (بما في ذلك إيداعات المرابحة والحسابات الجارية) مضمونة من بنك الكويت المركزي طبقاً للقانون رقم 30 لسنة 2008 بشأن ضمان الودائع لدى البنوك المحلية في دولة الكويت والذي أصبح سارياً اعتباراً من 3 نوفمبر 2008. وبالتالي، فقد قدرت الشركة أن خسائر الائتمان المتوقعة على ودائع الشركة تعتبر غير مادية بالنسبة للبيانات المالية للشركة ككل.

مدينون تجاريون

إن تعرض الشركة لمخاطر الائتمان يتأثر بصورة رئيسية بالسمات الفردية لكل عميل. تقلل الشركة من تعرضها لمخاطر الائتمان من الذمم التجارية المدينة من خلال تحديد فترة سداد بحد أقصى 15 يوماً لعملائها. تتم مراقبة الذمم المدينة للعملاء بشكل منتظم. لا تحتفظ الشركة بضمانات مقابل أرصدة الذمم المدينة.

يقدم الجدول التالي معلومات حول التعرض لمخاطر الائتمان وخسارة الائتمان المتوقعة على الذمم المدينة التجارية:

الإجمالي دينار كويتي	< 360 يوما دينار كويتي	360-150 يوما دينار كويتي	149-31 يوما دينار كويتي	30-0> يوما دينار كويتي	كما في سبتمبر 2021
4.35%	100.00%	63.76%	1.01%	1.69%	معدل خسارة الائتمان المتوقعة إجمالي القيمة الدفترية عند التعثر
459,413	9,000	7,279	165,192	277,942	خسارة الائتمان المتوقعة
20,000	9,000	4,641	1,670	4,689	

الإجمالي دينار كويتي	< 360 يوما دينار كويتي	360-150 يوما دينار كويتي	149-31 يوما دينار كويتي	30-0> يوما دينار كويتي	كما في سبتمبر 2020
8.11%	100.00%	100.00%	11.69%	0.12%	معدل خسارة الائتمان المتوقعة إجمالي القيمة الدفترية عند التعثر
370,095	2,491	6,034	181,996	179,574	خسارة الائتمان المتوقعة
30,000	2,491	6,034	21,268	207	

(ب) مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في مواجهة الشركة لصعوبة في الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالمطلوبات المالية التي يتم سدادها من خلال تسليم النقد أو أصل مالي آخر. تتمثل منهجية الشركة في إدارة السيولة في إدارة التأكيد، قدر الإمكان، من توافر السيولة الكافية لديها للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، في الظروف العادلة والظروف الصعبة، وذلك دون تكبّد خسائر غير معقولة أو التعرض لمخاطر المساس بسمعة الشركة.

تدير الشركة مخاطر السيولة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات نقدية كافية، خطوط تمويل ومن خلال المراقبة المستمرة للتدفقات النقدية المتوقعة والفعالية ومطابقة قوائم استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية. تحتفظ الشركة بقدر كافٍ من النقد والقروض المعادلة.



يلخص الجدول أدناه استحقاقات المطلوبات المالية للشركة بناءً على المدفوعات التعاقدية غير المخصومة:

الإجمالي دينار كويتي	من 1 إلى 5 سنوات دينار كويتي	من 3 إلى 12 شهرًا دينار كويتي	أقل من 3 شهور دينار كويتي	في 30 سبتمبر 2021	مطلوبات التأجير الدائون والمستحقات اجمالي المطلوبات
204,480	102,240	76,680	25,560		
314,235	-	-	314,235		
518,715	102,240	76,680	339,795		

الإجمالي دينار كويتي	من 1 إلى 5 سنوات دينار كويتي	من 3 إلى 12 شهرًا دينار كويتي	أقل من 3 شهور دينار كويتي	في 30 سبتمبر 2020	مطلوبات التأجير الدائون والمستحقات اجمالي المطلوبات
102,240	-	76,680	25,560		
199,537	-	-	199,537		
301,777	-	76,680	225,097		

* باستثناء الدخل المؤجل والمخصصات

(ج) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في احتمال تأثير التقلبات التي تحدث في أسعار السوق مثل معدلات الصرف الأجنبي ومعدلات الربح وأسعار الأسهم على إيرادات الشركة أو قيمة ممتلكاتها من الأدوات المالية. إن الهدف من عملية إدارة مخاطر السوق هو إدارة التعرضات لمخاطر السوق وضبطها في إطار حدود مقبولة، مع الأخذ في الاعتبار الوصول إلى الحد الأقصى من العوائد.

(i) مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية للشركة نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

تنشأ مخاطر صرف العملات الأجنبية للشركة من الدائنين التجاريين والأرصدة الدائنة الأخرى المقومة بعملات أجنبية. كما في 30 سبتمبر 2021، بلغ تعرض الشركة الرئيسي لمخاطر العملة من الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني 12,940 دينار كويتي (2020: 12,956 دينار كويتي). تدير الشركة هذا النوع من المخاطر بوضع حدود للتعرض للعملات والتعامل بالعملات الرئيسية مع أطراف ذات سمعة حسنة.

تحليل الحساسية

في 30 سبتمبر 2021، إذا زاد أو انخفض سعر الدينار الكويتي بواقع 5% مقابل الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني، لن يكون لذلك تأثير كبير على ربح الشركة للسنة.

(ii) مخاطر معدلات الربح

إن مخاطر معدلات الربح هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية للشركة نتيجة للتغيرات في معدلات الربح بالسوق.

كما في تاريخ بيان المركز المالي، لا تتعرض الشركة بشكل كبير لأي مخاطر تقلبات في معدلات الربح حيث إن إيداعات المرابحة تحمل معدل ربح ثابت.



(iii) مخاطر أسعار الأسهم

تتمثل في مخاطر تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق سواء نتجت هذه التغيرات عن عوامل معينة مرتبطة بالأداة المالية أو بالجهة المصدرة أو العوامل التي تؤثر على جميع الأدوات المتداولة في السوق.

لا تتعرض الشركة لمخاطر أسعار الأسهم حيث لا يوجد لديها أي أدوات حقوق ملكية.

(iv) مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناتجة عن إخفاق النظام أو الخطا البشري أو الغش والاحتيال أو الأحداث الخارجية. عندما تتحقق الرقابة في أداءها يمكن أن تتسبب المخاطر التشغيلية في الإضرار بالسمعة ويفكون لها آثار قانونية أو تنظيمية أو قد تؤدي إلى خسارة مالية. لا تستطيع الشركة أن تتوقع التخلص من جميع المخاطر التشغيلية إلا أنه يمكن للشركة إدارة المخاطر من خلال إطار عمل الرقابة ومن خلال مراقبة المخاطر المحتملة والاستجابة لها. تشمل الأدوات الرقابية الفصل بين المهام بشكل فعال وإجراءات صلاحية الدخول والتصریح والتسویة وتوعیة الموظفين وعملية التقييم.

.15

ادارة مخاطر رأس المال

أهداف الشركة من إدارة رأس المال هي الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار في مزاولة نشاطها لتحقيق عوائد للمساهمين. يتم التركيز بصفة عامة عند إدارة رأس المال على إدارة الموجودات ذات السيولة الزائدة للوفاء بالتزامات الشركة الحالية وتوفير عوائد للمساهمين.

لا تخضع الشركة إلى متطلبات رأسمالية مفروضة من جهات خارجية، باستثناء متطلبات قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

.16

القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة تمثل السعر المستلم مقابل بيع أصل معين أو المبلغ المدفوع نظير تحويل التزام معين في إطار معاملة منظمة تتم بين الشركات المشاركة بالسوق وذلك في تاريخ القياس. تتالف الأدوات المالية من الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

تستخدم الشركة التسلسل التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية حسب أسلوب التقييم:

- المستوى 1: أسعار معلنة (غير معدلة) في السوق النشط لموجودات أو مطلوبات محددة.
- المستوى 2: أساليب أخرى التي تكون جميع مدخلاتها لها تأثيراً ملماساً على القيمة العادلة المسجلة معروضة بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى 3: أساليب أخرى تستخدم مدخلات لها تأثيراً ملماساً على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند إلى البيانات المعروضة في السوق.

يتم تقدير القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتبقية المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام أساليب تقييم تتضمن مجموعة من افتراضات البيانات التي تعتبر ملائمة حسب الظروف. إن القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية التي يتم إدراجها بالتكلفة المطفأة لا تختلف بصورة جوهريّة عن قيمتها العادلة حيث أن معظم هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يتم إعادة تسعيرها مباشرة بناء على حركة السوق في معدلات الربح.



.17. المطلوبات والالتزامات المحتملة

إن الشركة ملتزمة بتحمل نفقات رأسمالية بمبلغ 94,445 دينار كويتي تتعلق بشراء نظام لإدارة المستندات وتحديث البنية الأساسية وتحديث البرمجيات ونظام FireEye Tech Refresh Security والتراخيص (2020: 566,313 دينار كويتي) تتعلق بشراء نظام لإدارة المستندات ونظام روبوت لفحص نماذج الموافقة، تحديثات البنية الأساسية، وتحديث البرمجيات والتراخيص، مصروفات بوابة الائتمان الإلكترونية والأثاث والمعدات.

لا توجد التزامات طارئة للسنة المنتهية في 30 سبتمبر 2021 (2020: لا شيء).

.18. فيروس كوفيد -19

تم تأكيد وجود فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) في أوائل عام 2020 وانتشر إلى دول مختلفة، مما تسبب في توقف الأعمال والنشاط الاقتصادي في أنحاء العالم. راقبت الإدارة عن كثب تأثير التطورات على أعمال الشركة وستواصل مراقبة ذلك وفقاً لتطور الأوضاع.

كما في تاريخ بيان المركز المالي، لا يتوقع مجلس الإدارة والإدارة أن يؤدي تأثير كوفيد-19 إلى عدم اليقين المادي في أعمال الشركة.

.19. الالتزام بالشريعة

لا توجد مخالفات لأحكام الشريعة الإسلامية، وفقاً لما قرره مكتب التدقيق الشرعي الخارجي للشركة.

.20. أحداث لاحقة

في 17 نوفمبر 2021، اقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية بقيمة 15 فلس (10 فلس) للسهم الواحد بمبلغ 342,000 دينار كويتي للسنة المنتهية في 30 سبتمبر 2021 ويخضع ذلك لموافقة المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

التاريخ: 1443/04/18

الموافق: 2021/11/23

تقرير هيئة الرقابة الشرعية
عن الفترة المالية 2020/10/01-2021/09/30

المحترمين

السادة/ شركة شبكة المعلومات الائتمانية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

وفقاً للسلطات المخولة لنا من قبل أعضاء الجمعية العمومية لشركة شبكة المعلومات الائتمانية وبموجب النظام الأساسي للشركة وتعليمات الجهات الرقابية ذات الصلة فإن هيئة الرقابة الشرعية تقدم تقريرها النهائي عن الفترة 2020/10/01 – 2021/09/30 وهو يتضمن أربعة بنود على النحو الآتي:-

أولاً: أعمال هيئة الرقابة الشرعية :

قامت هيئة الرقابة الشرعية بأعمالها والتي اشتملت على فحص الهياكل الاستثمارية وصياغة العقود والمنتجات والسياسات والإجراءات، سواء بشكل مباشر أو بالتنسيق مع إدارة التدقيق الشرعي الداخلي من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية لتزويدها بأدلة تكفي لإعطاء تأكيدات معقولة بأن الشركة لم تخالف أحكام الشريعة الإسلامية في ضوء قرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية المعتمدة للشركة وقرارات الجهات الرقابية ذات الصلة.

ثانياً: قرارات هيئة الرقابة الشرعية :

قامت هيئة الرقابة الشرعية للشركة بالرد على جميع استفسارات الشركة وأصدرت عدد (18) قراراً خلال الفترة.

ثالثاً: السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية:

قامت هيئة الرقابة الشرعية للشركة باعتماد سياسات وإجراءات لمنتجات وأنشطة الشركة بتاريخ 2021/05/26 م.

رابعاً: الرأي النهائي :

في رأينا وبعد دراسة جميع الإيضاحات والتأكدات التي حصلنا عليها فإننا نؤكّد:

1. أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها الشركة خلال الفترة من 2020/10/01 إلى 2021/09/30 تمت وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

والحمد لله رب العالمين ،،.

عضو هيئة الرقابة الشرعية

د. محمد علي الهدية

عضو هيئة الرقابة الشرعية

د. راشد إبراهيم الشريدة

رئيس هيئة الرقابة الشرعية

د. عبداللطيف حاجي العوضي

تقرير الحكومة

عن السنة المالية المنتهية في 30.09.2021

أولاً - المقدمة

تلزם شركة شبكة المعلومات الألترانيمالية بتطبيق معايير الحكومة المؤسسية وفق، أفضل الممارسات والمعايير المعتمد بها عالمياً في هذا المجال، وذلك لتعزيز النزاهة والشفافية في أعمالها ، والحفاظ على أمن وسرية بيانات العملاء، أعلى مستوى من السلوك الأخلاقي في كافة أعمالها وأنشطتها المنوط بها تنفيذها وفق القوانين المنظمة لذلك.

بدأت شركة شبكة المعلومات الألترانيمالية Ci-Net خلال تاريخها المعتمد لأكثر من عشرون عاماً على تطوير وتحسين أعمالها لتزويد القطاع المالي والمصرفي بخدمات ذات قيمة مضافة تساهم في سرعة إنجاز المعاملات التجارية والمالية وضمان إدارة المخاطر بكفاءة عالية، فضلًا عن دعم القيمة في جميع أنشطة العمل، كما تواصل الشركة بذل كافة الجهد لتوفير خدمات ذات قيمة مضافة لأعضاؤها المشترkin والتي تشكل الأساس الراسخ للمعاملات بين الجهات المانحة للتسهيلات الألترانيمالية بكافة أشكالها وأنواعها وتوفير خدمات أكثر كفاءة للعملاء، ولذلك، فقد كان لدى مجلس الإدارة القناعة التامة والكاملة بأن تطبيق قواعد واجراءات الحكومة بنحو سليم يؤدي إلى تحقيق توجهات بنك الكويت المركزي بهدف تدويلها إلى مركز معلومات ألمانية متكامل ومتقدم بإعتبارها أول جهة مرخص لها من الناظم الرقابي وفقاً لأحكام القانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم تبادل المعلومات الألترانيمالية لتقديم خدمات الإبلاغ عن الألترانيم والتصنيف الإنترانيمي في دولة الكويت.

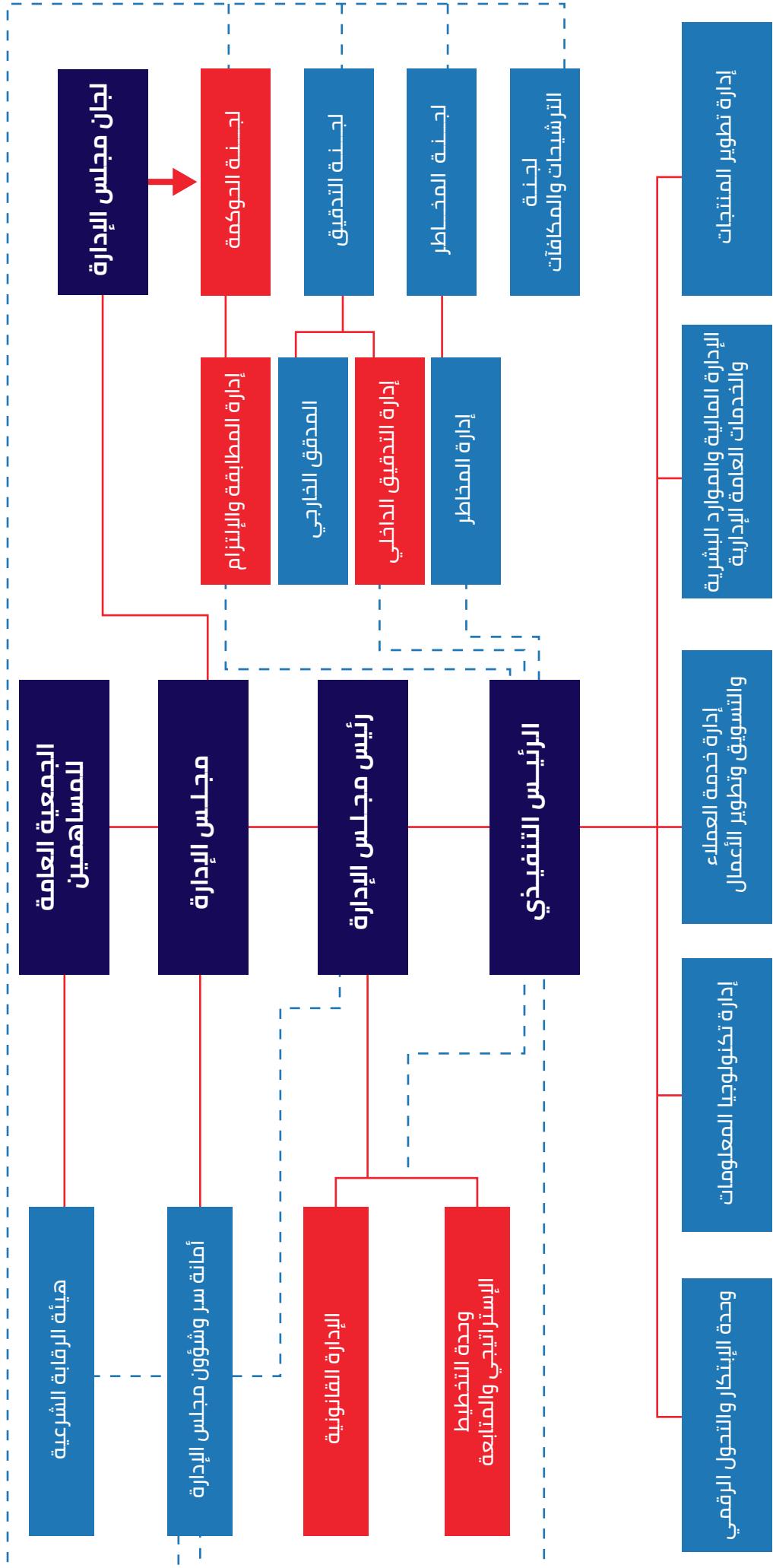
إن أحد الأهداف الإستراتيجية لشركة شبكة المعلومات الألترانيمالية Ci-Net هي تحقيق عناصر الحكومة السليمة وذلك بهدف حماية حقوق المساهمين والأطراف ذات الصلة إضافة إلى تخفيف نزعة المخاطر التشغيلية وكفاءة الأداء والجودة في تقديم الخدمات ذات القيمة المضافة في صناعة الخدمات المالية، وهو الأمر الذي إرتى معه مجلس الإدارة - وقبل صدور قرار تسجيل الشركة في سجل شركات المعلومات الألترانيمالية لدى بنك الكويت المركزي - بتطبيق مبادئ الحكومة السليمة في Ci-Net وفق أفضل ممارسات الحكومة المؤسسية ومراجعتها بصفة مستمرة بما يتعاش مع أفضل الممارسات الدولية المتبعه وبما يتواافق مع تعليمات وضوابط بنك الكويت المركزي بشأن قواعد الحكومة وما يتصل بذلك من إدارة حصينة للمخاطر وتطوير الأنظمة والأدوات الرقابية ذات الصلة.

إن Ci-Net تبني قيم عمل راسخة في جميع أنشطتها وفق رقابة صارمة على كافة عملياتها من قبل أعضاء مجلس الإدارة بغاية التوافق مع متطلبات الحكومة الصادرة عن بنك الكويت المركزي، حيث تم تأسيس عدد من اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة (لجنة الحكومة المؤسسية، ولجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة التدقيق، ولجنة المخاطر) لكي تظل الشركة قادرة على تأدية مهامها وأنشطتها الموكول إليها متابعتها وممارستها كمدام خدمات الإبلاغ عن الألترانيم والتصنيف الإنترانيمي وفقاً لأحكام القانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم تبادل المعلومات الألترانيمالية ولأدائه التنفيذية، كما تم إصدار دزمه من سياسات وإجراءات العمل التنظيمية بما يعكس المتطلبات والضوابط المقررة الناظم الرقابي في هذا الصدد، والمتباعدة شيئاً فشيئاً في تحديث تلك السياسات والإجراءات وملحقاتهم بشكل دوري ومستمر ومناسب.

ثانياً - قائمة المساهمين الرئيسيين

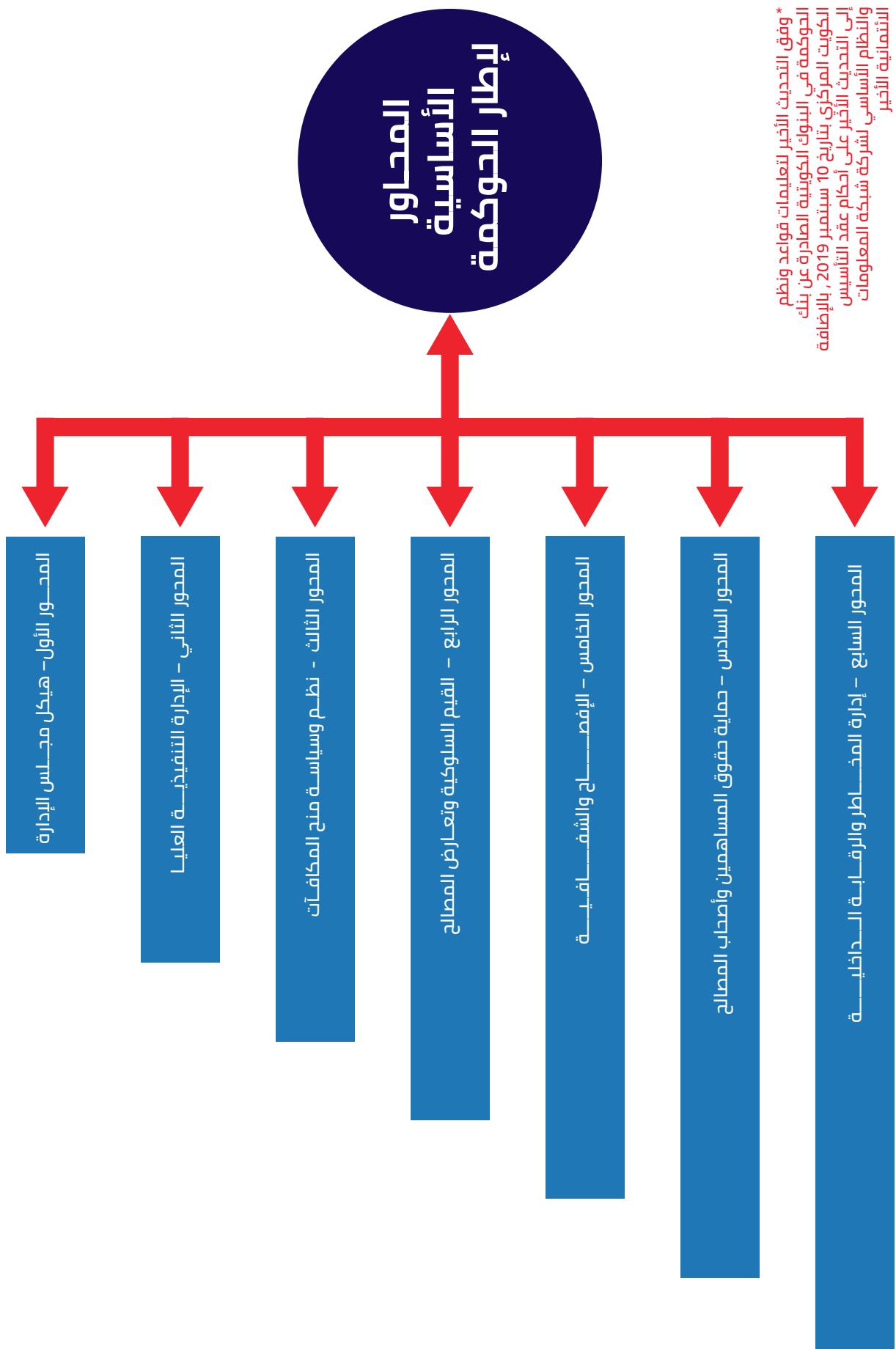
م	اسم المساهم	عدد الأسهم	النسبة
1	بنك الكويت المركزي	2,800,000	12.28%
2	بنك الكويت الوطني	1,972,000	8.65%
3	البنك الأهلي المتعدد	1,400,000	6.14%
4	البنك الأهلي الكويتي	1,400,000	6.14%
5	البنك التجاري الكويتي	1,400,000	6.14%
6	بنك البحرين والكويت	1,400,000	6.14%
7	بنك الخليج	1,400,000	6.14%
8	بنك الكويت الدولي	1,400,000	6.14%
9	بنك برقان	1,400,000	6.14%
10	بيت التمويل الكويتي	1,400,000	6.14%
11	شركة التسهيلات التجارية	1,400,000	6.14%
12	شركة وارد للإيجار والتمويل	1,400,000	6.14%
13	مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار	1,400,000	6.14%
14	شركة أصول للاستثمار	800,000	3.51%
15	شركة أعيان للإيجار والاستثمار	800,000	3.51%
16	شركة ياس انستولمنتس للتسهيلات الأئتمانية	300,000	1.32%
17	شركة الأمانة للاستثمار	250,000	1.10%
18	شركة يوسف أحمد الغانم وأولاده	250,000	1.10%
19	بنك بوبيان	228,000	1.00%
الإجمالي			100% 22,800,000

تَبْلِيغ - الْجَهَنَّمُ الْمُنْكَارِيُّ الْمُنْكَرِيُّ الْمُنْكَرِيُّ



* تم إعداد هذا المخطط الشفوي بمتطلبات مجلس الإداري بالمنارة
6 / 29 / 2020 . (2019-2020)

البيان - التدابير المطبقة لضمان الائتمان*



المدحور الأول

مجلس الإدارة

أولاً - تشكيل مجلس الإدارة :

- يتتألف مجلس إدارة شركة شبكة المعلومات الأثنمائية Ci-Net من سبعة أعضاء منتخبهم الجمعية العامة، وبموجب إجتماع الجمعية العامة العادية التي عقدت بتاريخ 12 أغسطس 2021 تم إنتخاب مجلس الإدارة من الأعضاء المساهمين بموافقة الجمعية العامة والجهات ذات الصلة.
- بموجب قرار بنك الكويت المركزي رقم (90 - ب / 439 / 2019) بشأن القواعد والضوابط الخاصة بالخبرة المطلوبة في المادة (9) من القانون رقم (9) لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الأثنمائية في المرشدين لعضوية مجلس إدارة شركة شبكة المعلومات الأثنمائية Ci-Net فقد قامت لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة من مجلس الإدارة بدراسة أوراق مرشحي أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين بالنيابة عنهم لشغل منصب عضوية مجلس الإدارة للدورة الجديدة (2020 - 2023) حيث تم التأكد من إستيفاء جميع المرشدين من المتطلبات الواردة بقرار بنك الكويت المركزي المشار إليه في البند السابق .
- يتسم هيكل مجلس إدارة شركة شبكة المعلومات الأثنمائية Ci-Net بالخبرات المهنية والمؤهلات العلمية والعملية وذات خبرة بالقطاع المصرفي والمالي وكذلك قطاع الأعمال التجارية والتمويلية، حيث يتمتع أعضاء المجلس بخبرة واسعة ومعرفة في مجالات تكنولوجيا المعلومات، وإدارة المخاطر والأمن السيبراني، والحكومة، والمالية، والإستراتيجيات، والرقابة والتدقيق بنوعيه (الداخلي، والخارجي)، ذلك بالإضافة إلى خبراتهم المتنوعة في بيئه الأعمال ذات الصلة بأنشطة وأغراض Ci-Net التي تقوم بتقديمها وفقا لأحكام القانون رقم (9) لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الأثنمائية ولائحته التنفيذية وتعليمات بنك الكويت المركزي ومواد عقد التأسيس والنظام الأساسي لها.
- إن هيكل مجلس إدارة Ci-Net المتوازن يساهمن بشكل مستمر في تطوير آليات العمل بها وذلك في ضوء توجيهات بنك الكويت المركزي الرامية إلى الإرتقاء بمنظومة العمل الأثنمائي في دولة الكويت وتطوير نموذج عمل Ci-Net بهدف تحويلها إلى مركز معلومات أثنمائية متكامل ومتقدم وذو قيمة مضافة لقطاعات الأعمال في دولة الكويت بما فيها قطاعات الأعمال شبه الحكومية وذلك من خلال الإبتكار المستمر وتطبيق أفضل الممارسات العالمية المستخدمة في تقديم خدمات الإبلاغ عن الأثنمان والتصنيف الأثنماني، وإستخدام أحدث أنواع التكنولوجيا الحديثة بغایة تحقيق أعلى نسب من معدلات جودة البيانات والمعلومات والتي تتعكس على مخرجات البيانات والمعلومات التي تظهر في التقارير الأثنمائية للعملاء المستخرجة من النظام لـ Ci-Net بما يتسمق مع توقعات العملاء ومتطلباتهم وإحتياجاتهم .

ثانياً - أعضاء مجلس الإدارة :



* السيد / أنور بدر محمد الغيث * رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي) ممثلًا عن بنك الكويت المركزي

السيد / أنور الغيث ، حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت ولديه أكثر من 23 عاماً من الخبرة في القطاع الحكومي والخاص. بدأ مشواره المهني في عام 1997 كفاحص ضريبي بوزارة المالية، ثم إلتحق بعد ذلك ببيت التمويل الكويتي في عام 2001 وتردّج وظيفياً حتى تم تعينه كرئيس لعمليات العقار المحلي، كما تم تعينه بوظيفة مدير إدارة العمليات في عام 2005 وأخيراً تم ترقيته ليصبح رئيس العمليات في عام 2011 حتى 2014 شاملة قطاع العمليات وقطاع تكنولوجيا المعلومات وقطاع الموارد البشرية والخدمات، كما شغل وظيفة الرئيس التنفيذي بالتكليف في 2014. وفي عام 2015، تولى منصب رئيس العمليات في مؤسسة الخليج للاستثمار. وفي عام 2016، إلتدق بنك الكويت المركزي في منصب المدير التنفيذي لقطاع التنظيم والإدارة، ثم شغل منصب المدير التنفيذي لقطاع تقنية المعلومات والأعمال المصرفية وكذلك مدير إدارة العمليات الأجنبية بالوكالة. انضم الغيث إلى بنك وربة في عام 2020 ليشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساعدة والخزانة بالتكليف. وقد إجتاز الغيث عدة برامج بنجاح منها برنامج تنمية المهارات القيادية من كلية هارفارد للأعمال في عام 2007، كما حصل على العديد من الشهادات المهنية منها شهادة المغربي الإسلامي المعتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في عام 2012، وكذلك مراقب دسابات مرخص من وزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت.

* إنضم إلى مجلس الإدارة في تاريخ 18 أغسطس 2020



السيد / ناصر محمد يوسف القيسي *
نائب رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي)
ممثلًا عن بنك برقة

السيد / ناصر القيسي حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال من معهد الفراعنة العالي للحاسب الآلي ونظم المعلومات والإدارة في عام 2011 من جمهورية مصر العربية، وماجستير في الدراسات الآسيوية في تخصص دراسات وبحوث الاقتصاد من جامعة الزقازيق - جمهورية مصر العربية في عام 2016 ، ولديه خبرة واسعة في المجال المصرفي والمالى حيث بدأ حياته المهنية في بنك الخليج بمنصب مدير فرع ثم التحق بعد ذلك في العمل لدى شركة إستشارات المالية الدولية بمنصب مدير إدارة الأصول الدولية ، وأخيراً تم تعيينه رئيس مدراء الخدمات المصرفية في بنك برقة.

* إنضم إلى مجلس الإدارة في تاريخ 12 أغسطس 2021



السيد / عبدالعزيز صالح الزعابي *
عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)
ممثلًا عن البنك التجاري الكويتي

السيد / عبدالعزيز الزعابي حاصل على بكالوريوس تمويل الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2005 ، ولديه خبرة في المجال المصرفي والمالى حيث بدأ مسيرته المهنية في القطاع المصرفي وتحديداً البنك التجاري الكويتي منذ عام 2006 تدرجاً إلى منصب مدير إقليمي في عام 2017 ثم إلى نائب مدير قطاع الخدمات المصرفية للأفراد وأخيراً تم تعيينه بمنصب مدير عام بالوكالة قطاع الخدمات المصرفية .

* إنضم إلى مجلس الإدارة في تاريخ 12 أغسطس 2021



السيد / محمد حبيب البلوشي *
عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)
ممثلًا عن البنك الأهلي الكويتي

السيد / محمد البلوشي حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال ونظم معلومات من جامعة ولاية كاليفورنيا، فلوريدا - الولايات المتحدة الأمريكية، ولديه خبرة في المجال التكنولوجي، والمالى والمصرفي، حيث شغل عدة مناصب في بنك الكويت الوطني أبتداءً من مبرمج ومن ثم صائم أنظمة من العام 1993 إلى 2005، ومن ثم أنتقل ليعمل كمدير لإدارة العمليات المركزية في مجموعة العمليات إلى أن أصبح نائب مدير عام لمجموعة العمليات والتكنولوجيا، وفي عام 2021 تم تعيينه مدير عام العمليات في البنك الأهلي الكويتي.

* انضم إلى مجلس الإدارة في تاريخ 12 أغسطس 2021



السيد / فهد عثمان البدر *
عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)
ممثلًا عن بنك الكويت الدولي

حاصل على بكالوريوس محاسبة من الأكاديمية الحديثة لعلوم الكمبيوتر وتكنولوجيا الإدارة - جمهورية مصر العربية - عام 2008 كما حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا - دولة الكويت - 2015 ، ومن ثم التحق بوظيفة الخدمات المصرفية للأفراد في بنك الأهلي المتعدد عام 2003 ، ثم تعيين بمنصب مدير فرع الخدمات المصرفية للأفراد عام 2008 إلى 2012 ، وإلتدق بمنصب مدير عمليات المصرفية لبنك بوبيان في عام 2015 تدريجًا إلى منصب مدير تنفيذي لمجموعة العمليات المصرفية في عام 2019 وأخيراً بمنصب مدير عام إدارة العمليات في بنك الكويت الدولي .

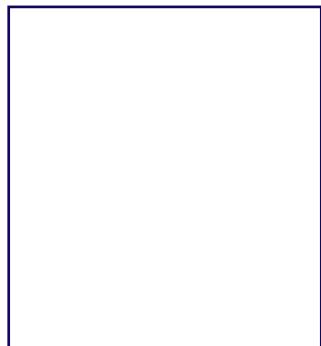
* انضم إلى مجلس الإدارة في تاريخ 12 أغسطس 2021



*** السيد / خالد عبدالله عبد الرحمن العلي
عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)
ممثلًا عن شركة التسهيلات التجارية**

السيد / خالد عبدالله عبد الرحمن العلي - حاصل على بكالريوس من جامعة ميامي - الولايات المتحدة الأمريكية عام 1988 - وقد التحق بالقطاع المصرفي والاستثماري بداية في البنك التجاري الكويتي ومن ثم الشركة الكويتية الدولية للاستثمار وشركة الاستثمارات الوطنية وشركة الساحل للتنمية والاستثمار حيث شغل مناصب عدة استثمارية وانضم بعام 2002 لشركة التسهيلات التجارية حيث عين مديرًا للاستثمار والخزينة متدرجاً بمناصب عدة حتى توليه منصب نائب الرئيس التنفيذي لشركة التسهيلات التجارية.

* إنضم إلى مجلس الإدارة في تاريخ 12 أغسطس 2021



*** السيد / ياسر محمد عبدالله السعد
عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)
ممثلًا عن بنك البحرين والكويت**

السيد / ياسر السعد حاصل على بكالوريوس إدارة الأعمال من جامعة البحرين - مملكة البحرين - عام 2003 ، كما حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من معهد نيويورك للتكنولوجيا - الولايات المتحدة الأمريكية - في عام 2005 ، من جامعة ميامي - الولايات المتحدة الأمريكية - وقد التحق بالقطاع المصرفي منذ عام 2004 حيث كان بشغل منصب مدير أسواق المال في بنك الخليج المتعدد بمملكة البحرين ، ثم التحق بالعمل لدى بنك البحرين والكويت في عام 2012 بوظيفة رئيس سوق المال ثم شغل منصب نائب الرئيس ومدير الخزينة لدى بنك الخليج المتعدد بمملكة البحرين في الفترة من 2013 وحتى 2017 حيث إنطلق مرة أخرى إلى بنك البحرين والكويت ليشغل منصب مساعد المدير العام ورئيس الخزينة اعتباراً من شهر يناير 2017 وحتى تاريخه ، كما يشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي بالإئابة لبنك البحرين والكويت اعتباراً من شهر أكتوبر 2021 .

* إنضم إلى مجلس الإدارة في تاريخ 24 فبراير 2021 وذلك لأسباب إستقالة ممثل بنك البحرين والكويت السابق في عضوية مجلس إدارة Ci-Net .
صفحة 68



ثانياً - المهام والمسؤوليات العامة لمجلس الإدارة:

إسْتِيَاء لِمَا وُرِدَ فِي نصِّ المَادَةِ (١٨٤) مِنْ الْقَانُونِ رقمَ (١) لِسَنَةِ ٢٠١٦ بِشَأنِ إِصْدَارِ قَانُونِ الشَّرْكَاتِ، وَالْمَادَةِ (٢٦) مِنِ النَّظَامِ الْأَسَاسِيِّ لِشَرْكَةِ شَبَكةِ الْمَعْلُومَاتِ الْأَهْلَيَّةِ Ci-Net أَنْ لِمَجْلِسِ الْإِدَارَةِ أَوْسَعَ السَّلْطَاتِ الْلَّازِمَةِ لِلْقِيَامِ بِجَمِيعِ الْأَعْمَالِ الَّتِي تَقْتَضِيهَا إِدَارَةُ الشَّرْكَةِ وَفَقَاءً لِأَغْرِاضِهَا، وَلَا يَحْدُدُ مِنْ هَذِهِ السُّلْطَةِ إِلَّا مَا نَصَّ عَلَيْهِ الْقَانُونُ أَوِ النَّظَامُ الْأَسَاسِيُّ أَوِ قَرَارُاتُ الْجَمْعِيَّةِ الْعَامَّةِ، عَلَوْنَةً عَلَى تَعْيِينِ رَئِيسٍ وَأَعْضَاءِ الْجَهَازِ التَّنْفِيذِيِّ فِي الشَّرْكَةِ سَوَاءً مِنْ أَعْضَاءِ الْمَجْلِسِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ يَكُونُ مَسْتَوِيَّا لِلشُّرُوطِ الْمُرْدُدَةِ مِنْ بَنَكِ الْكَوْيِتِ الْمَرْكُزِيِّ فِي هَذَا الشَّأنِ، وَبِسَتْرِمُ مَجْلِسِ إِدَارَةِ الشَّرْكَةِ فِي الإِضْطَالَعِ بِمَسْؤُلِيَّاتِهِ الْمُنْصُوصَ عَلَيْهَا فِي عَقْدِ التَّأْسِيسِ وَالنَّظَامِ الْأَسَاسِيِّ وَقَوَاعِدَ وَنَظَمِ الْحُوكْمَةِ فِي الْبَنَوْكِ الْكَوْيِتِيِّ الصَّادِرَةِ عَنْ بَنَكِ الْكَوْيِتِ الْمَرْكُزِيِّ بِتَارِيخِ ٢٠ يُونِيُّو ٢٠١٢ وَالْمُعَدَّلَةِ بِمُوجَبِ قَرَارِ بَنَكِ الْكَوْيِتِ الْمَرْكُزِيِّ فِي تَارِيخِ ١٠ سِبْتَمْبَرِ ٢٠١٩، حِيثُ أَنَّهُ فِي إِطَارِ إِمْتِنَالِ شَبَكةِ الْمَعْلُومَاتِ الْأَهْلَيَّةِ Ci-Net لِتَعْلِيمَاتِ الْحُوكْمَةِ، فَقَدْ اعْتَهَدَ مَجْلِسُ الْإِدَارَةِ كَافَةَ السَّيَّاسَاتِ الْمُتَعَلِّمَةَ بِتَعْلِيمَاتِ الْحُوكْمَةِ وَمُعَايِرِهَا، وَمُتَابِعَةَ تَدْبِيَّثِهَا بِصَفَّةِ دُورِيَّةٍ فِي حَالِ مَا إِسْتَدْعِيُّ الْأَمْرُ لِذَلِكَ، كَمَا أَنْ مَجْلِسُ الْإِدَارَةِ هُوَ الْمَسْؤُلُ إِلَّا وَالْآخِرُ عَنْ مَرَاجِعَةِ وَاعْتِمَادِ الْخَطَّةِ الْإِسْتَرَاطِيَّةِ الْخَاصَّةِ بِالشَّرْكَةِ وَالْمَيْزَانِيَّةِ الْتَّقْدِيرِيَّةِ وَمَقَارِنَتِهَا بِالْمَيْزَانِيَّةِ الْفَعْلِيَّةِ وَتَدْبِيَّثِهَا أَوْلَوْيَاتِ الْعَمَلِ، كَمَا يَقُولُ مَجْلِسُ الْإِدَارَةِ بِالإِشْرَافِ عَلَى تَنْفِيذِ تَلْكَ الْإِسْتَرَاطِيَّاتِ وَإِعْتِمَادِ السَّيَّاسَاتِ الْمُخْصَّةِ مِنْ أَجْلِهِ، كَمَا يَقُولُ مَجْلِسُ الْإِدَارَةِ بِمُراقبَةِ وَمُتَابِعَةِ الْمَخَاطِرِ فِي الشَّرْكَةِ لِلتَّأْكِيدِ مِنْ وَضْعِ هِيَابِكِ الْمُنَاسِبَةِ لِإِدارَتِهَا، وَاعْمَالِ التَّدْقِيقِ الدَّاخِلِيِّ، وَمَرَاجِعَةِ مَدْىِ كَفَايَةِ وَتَوَافِرِ الْأَنْظَمَةِ بِمَا يَتَفَقَّ مَعَ كَافَةِ السَّيَّاسَاتِ وَإِجْرَاءَاتِ الْعَمَلِ الْمُعْمَولَ بِهَا فِي الشَّرْكَةِ، مَعَ التَّأْكِيدِ عَلَى أَنْ تَتوَافَرْ جَمِيعُ السَّيَّاسَاتِ الَّتِي تَضُمُّ سِيرَ عَمَلِ الشَّرْكَةِ دُونَ أَيْةِ عِرَاقِيلٍ وَيُتَمَّ مَرَاجِعَتِهَا بِصَفَّةِ دُورِيَّةٍ بِمَدْفَعَتِهَا أَوْ إِدْخَالِ تَحْسِينَاتٍ عَلَيْهَا، وَمَرَاجِعَةِ السَّيَّاسَاتِ وَالظَّوَابِطِ الرَّقَابِيَّةِ مُتَضَمِّنَةً وَظَائِفَ التَّدْقِيقِ الدَّاخِلِيِّ وَالْمَطَابِقَةِ وَالْإِمْتِنَالِ بِشَكْلِ مُنْظَمٍ مَعَ إِدَارَةِ التَّنْفِيذِيَّةِ لَا سِيمَا التَّأْكِيدُ مِنْ إِسْتَقلَالِيَّةِ عَمَلِ الْوَظَائِفِ الْإِشَرَافِيَّةِ لِمَمارِسَةِ الْمَهَامِ الْمُنْوَطَ لَهَا تَنْفِيذَهَا وَفَقَاءً لِلْقَوَاعِدِ وَالسَّيَّاسَاتِ الْمُقرَّرَةِ فِي هَذَا الصَّدَدِ.

ثالثاً - إجتماعات مجلس الإدارة :

- يجتمع مجلس الإدارة بشكل دوري بإشعار خطى من رئيس المجلس ستة (6) مرات على الأقل سنوياً، مع عقد اجتماع واحد على الأقل كل ثلاثة (3) أشهر .
- يتم توثيق محضر كل اجتماع لمجلس الإدارة وتسجيل كافة قرارات المجلس الأخرى والاحتفاظ بها في السجلات الدائمة للشركة.
- لن يكون أي اجتماع لمجلس الإدارة محيطاً إلا إذا حضره نصف أعضاء المجلس على الأقل.
- يرأس الاجتماعات رئيس مجلس الإدارة، وفي حال غيابه فإنه يرأس الاجتماعات نائب الرئيس.
- يتم اعتماد قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات أعضاء المجلس الحاضرين، ويكون لكل عضو صوت واحد.
- في حالة تساوي جميع الأصوات عند إجراء التصويت على أي قرار أو موضوع يناقشه مجلس الإدارة، فإنه يكون للرئيس (أو نائب الرئيس في حال غياب الرئيس) الصوت الأخير المرجح، كما يسعى مجلس الإدارة عادةً إلى إصدار القرارات بالإجماع في عملية صنع القرار.

رقم الاجتماع	نوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع
1 – 2020 / 2021	بالتمرير	2020/10/14
2 – 2020 / 2021	عادي	2020/11/05
3 – 2020 / 2021	عادي	2020/11/05
4 – 2020 / 2021	عادي	2020/12/20
5 – 2020 / 2021	عادي	2021/01/31
6 – 2020 / 2021	عادي	2021/04/14
2 – 2020 / 2021	بالتمرير	2021/06/27
7 – 2020 / 2021	عادي	2021/08/12

رابعاً - موجز عن كيفية تطبيق متطلبات التسجيل والتنسيق وحفظ محاضر إجتماعات مجلس الإدارة :

تطبق شركة شبكة المعلومات الإنترناتية Ci-Net متطلبات التسجيل والتنسيق وحفظ محاضر إجتماعات مجلس إدارة بالشركة، حيث تنعقد الإجتماعات بناء على دعوة من رئيس مجلس الإدارة وفي حالة طلب إجتماعات الطارئة يكون عن طريق طلب كتابي يقدمه عضوين من أعضاء المجلس حيث ترسل الدعوة للجتماع مع جدول الأعمال مرافق معه كل المستندات الخاصة ببنود الجدول إلى جميع الأعضاء في موعد أقصاه ثلاثة أيام عمل قبل تاريخ عقد الاجتماع، ويقوم أمين سر المجلس بتسجيل المسائل التي تم النظر فيها والقرارات التي تم إتخاذها في محاضر الاجتماع مع الأخذ في الاعتبار أية تحفظات للأعضاء أو وجود تعارض مصالح أو آراء مخالفة أثيرت أثناء الاجتماع، وتدون محاضر الإجتماعات بمسارسل رقمي متتابع للسنة مبيناً به مكان الاجتماع وتاريخه وتوقيت بدايته ونهايته، وتوقع المحاضر من جميع الأعضاء الحاضرين ويتم حفظها بسجل خاص يسهل الوصول إليه مرافقاً معها المستندات التي تم عرضها ومناقشتها.

خامساً - نبذة عن كيفية قيام الشركة بتحديد مهام، ومسؤوليات، وواجبات كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وكذلك السلطات والصلاحيات التي يتم تفويضها للإدارة التنفيذية

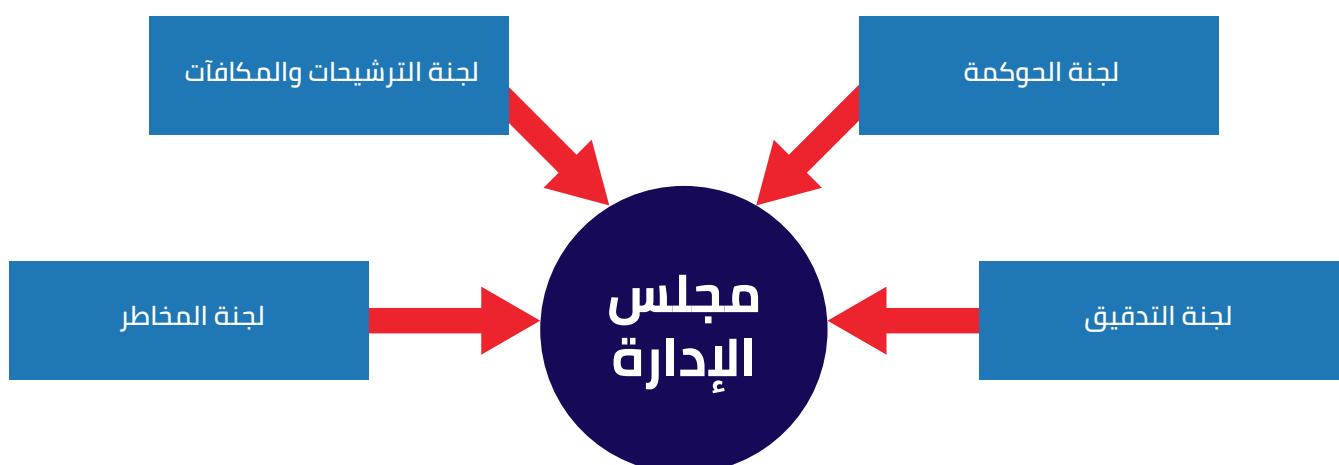
حددت شركة شبكة المعلومات الإنترناتية Ci-Net في نظامها الأساسي مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة، كما تم وضع ميثاق ولائحة عمل لمجلس الإدارة، حيث تحددت فيه مسؤوليات مجلس الإدارة تجاه مساهمي الشركة والغير، وأيضاً تضمن الواجبات الخاصة بالأعضاء، ودور رئيس مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. ويقوم مجلس الإدارة بالإضافة إلى المراجعة الدورية لمصروفات الصالحيات المالية والإدارية المعتمدة التي حدّدت بالتفصيل ولمدة معينة صلاحيات كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المعاملات الإدارية والمالية والتشغيلية المتعلقة بعمليات وأنشطة الشركة .

سادساً - أبرز مهام ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية (2020/2021) المنتهية في : 30.09.2021 :

- إعتماد البيانات المالية المرحلية والختامية للشركة .
- إعتماد إطار عمل المخاطر والأمن السيبراني (نزعه المخاطر) .
- مراجعة تقارير المخاطر والتدقيق الداخلي المقدمة من لجان مجلس الإدارة المعنية .
- مراقبة الإلتزام بتنفيذ خطة استراتيجية الشركة بشكل ربع سنوي .
- إعتماد الميزانية التقديمية للسنة المالية 2021 / 2022 (التي ستنتهي في 30/9/2022) .
- مراجعة الأداء الربع سنوي من خلال التقارير التي تعدها الإدارة التنفيذية .
- مراجعة تقارير وحدة شكاوى العملاء .
- مراجعة سياسة المكافآت والترشيحات .
- مراجعة تقارير التدقيق الداخلي والمطابقة والإلتزام الرقابي .
- مراجعة سياسات الشركة للتأكد من توافقها مع أحكام القانون رقم 9 لسنة 2019 ولائحته التنفيذية وتعليمات بنك الكويت المركزي .
- إعتماد تقرير هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 30/9/2021 .
- الموافقة على التوصيات المقترنة من قبل الترشيحات والمكافآت بخصوص المكافآت الممنوحة إلى الإدارة التنفيذية وموظفيها .
- الموافقة على التوصيات المقترنة بتعديل لوائح عمل مجلس ولجان المنبثقة عنه لتناسب مع تعليمات الحكومة ذات الصلة .
- المتابعة الدورية لأداء الشركة في ظل الإجراءات الاحترازية المتبعة لمواجهة تداعيات انتشار فايروس كورونا المستجد(Covid 19) .
- إصدار التقرير الأول لحكومة الشركة عن السنة المالية المنتهية في 30/9/2021 .

سابعاً - اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة - العضوية والمهام :

لدى شركة شبكة المعلومات الأنتمانية عدد أربعة لجان منبثقة من مجلس الإدارة لدعم المجلس على القيام بدوره ومسؤولياته الرقابية والإشرافية ، حيث تقوم اللجان بإبلاغ مجلس الإدارة حول آخر التطورات كما تقوم بتقديم تقارير دورية عن أنشطتها إلى مجلس الإدارة ، وفيما يلي المخطط الهيكلي للجان مجلس الإدارة :



١/٧ - أسماء أعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة ومراكز عضويتهم خلال السنة**المالية المنتهية في ٣٠.٠٩.٢٠٢١ :**

مراكز الأعضاء	أسماء أعضاء اللجنة	لجان مجلس الإدارة
- رئيس اللجنة - نائب رئيس اللجنة - عضو اللجنة	- السيد / أنور محمد بدر الغيث - السيد / خالد عبدالله عبد الرحمن العلي - السيد / ياسر محمد عبدالله السعيد	لجنة الدوكلمة
- رئيس اللجنة - نائب رئيس اللجنة - عضو اللجنة	- السيد / ناصر محمد يوسف القيسى - السيد / فهد عثمان عبدالكريم البدر - السيد / عبدالعزيز صالح الزعابي	لجنة الترشيحات والمكافآت
- رئيس اللجنة - نائب رئيس اللجنة - عضو اللجنة	- السيد / خالد عبدالله عبد الرحمن العلي - السيد / محمد حبيب علي البلوشي - السيد / عبدالعزيز صالح الزعابي	لجنة التدقيق
- رئيس اللجنة - نائب رئيس اللجنة - عضو اللجنة - عضو اللجنة	- السيد / فهد عثمان عبدالكريم البدر - السيد / عبدالعزيز صالح الزعابي - السيد / ناصر محمد يوسف القيسى - السيد / محمد حبيب علي البلوشي	لجنة المخاطر

٢/٧ - جدول إجتماعات اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة خلال السنة المالية**المنتهية في ٣٠.٠٩.٢٠٢١ :**

تاريخ عقد إجتماع اللجنة	رقم إجتماع اللجنة ونوع الاجتماع	لجان مجلس الإدارة
10.06.2021	(1 – ٢٠٢٠ / ٢٠٢١) عادي	لجنة الدوكلمة
12.11.2020	(1-2020/2021) Ordinary	
23.11.2020	(2-2020/2021) Ordinary	
06.04.2021	(3-2020/2021) Ordinary	
03.06.2021	(4-2020/2021) Ordinary	
20.06.2021	(1-2020/2021) Passing Decision	
21.10.2020	(1-2020/2021) Ordinary	
11.02.2021	(2-2020/2021) Ordinary	
22.06.2021	(3-2020/2021) Ordinary	لجنة التدقيق
22.10.2020	(1-2020/2021) Ordinary	
12.01.2021	(2-2020/2021) Ordinary	
31.03.2021	(3-2020/2021) Ordinary	لجنة المخاطر

أولاً - لجنة الحكومية :

١- الدور الرئيسي للجنة الحكومية :

يتمثل الدور الأساسي للجنة الحكومية في تقديم الدعم المستمر ومساعدة مجلس الإدارة على أداء مسؤولياته وإلزامه بمسؤولياته الرقابية والإشرافية المتعلقة بتنفيذ إطار عمل الحكومة وضمان تطبيق ونشر ثقافة الحكومة على مستوى كافة وحدات وإدارات الشركة ومراقبة تنفيذ سياسات الحكومة بفعالية واستقلالية وتقديم التعزيزات والتوصيات بشأن ممارسات الحكومة السليمة ، ذلك بالإضافة إلى تطوير إرشادات وسياسات الحكومة ومراقبة الالتزام بتطبيقها ، والتأكد من الالتزام بسياسات وإجراءات الحكومة من قبل مجلس الإدارة ولجانه وكذلك الإدارة التنفيذية .

٢- مهام لجنة الحكومية :

تلخص مهام لجنة الحكومية على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي :

- تطوير إطار عمل ودليل الحكومة الشامل وتقديم اقتراحات تحييشه وتغييره وفق المستجدات التي تطرأ في هذا الصدد .
- مراجعة مدى كفاية السياسات والإجراءات ومارسات الشركة فيما يخص معايير الحكومة .
- مراجعة وتقدير كفاءة قواعد السلوك المهني ، وقواعد أخلاقيات العمل، وغيرها من السياسات المعتمدة داخل الشركة .
- إعداد تقرير الحكومة للعرض على الجمعية العامة ضمن التقرير السنوي للشركة .
- إجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة وواجباتها، مع إجراء مراجعة سنوية لصلاحيات وإختصاصات اللجنة .

٣- بيان بأية حالات تعارض بين توصيات لجنة الحكومية وقرارات مجلس الإدارة :

قامت لجنة الحكومية بإنجاز مهامها خلال السنة المالية المنتهية في ٣٠ / ٩ / ٢٠٢١ ولم تسجل أي حالة تعارض بين توصيات اللجنة وقرارات مجلس الإدارة.

ثانياً - لجنة الترشيحات والمكافآت :

١- الدور الرئيسي للجنة الترشيحات والمكافآت :

يتمثل الدور الرئيسي للجنة الترشيحات والمكافآت في مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بتحديد الأشخاص المؤهلين لشغل عضوية مجلس الإدارة نيابة عن ممثليهم من المساهمين أعضاء مجلس إدارة ، وكذلك الإدارة التنفيذية ، وتقدير أداء مجلس إدارة واللجان المنبثقة عنه ومساعدة المجلس الإداري في الإشراف على إدارة نظم المكافآت الخاصة بالإدارة التنفيذية وموظفي الشركة .

٢- مهام لجنة الترشيحات والمكافآت :

تلخص مهام لجنة الترشيحات والمكافآت على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي :

- مراجعة ترشيحات وتعيينات الوظائف القيادية والتنفيذية خلال السنة المالية المنتهية في ٣٠ / ٩ / ٢٠٢١ .
- مراجعة مكافآت أعضاء مجلس إدارة .
- إجراء مراجعة على سياسة منح المكافآت في الشركة وآليات عملها .
- تقديم التوصيات لمجلس إدارة بشأن نسب المكافآت وضمان تغطية النفقات بما يتفق مع الميزانية التقديرية الموضوعة لها .
- مراجعة تحليل التقييم السنوي لمجلس إدارة الذي يشمل التقييم الذاتي الفردي والأداء الشامل لمجلس إدارة واللجان المنبثقة عنه وتقديم النتائج الخاصة بذلك لمجلس إدارة للإطلاط بها .
- مراجعة الترقيات المقترضة من الإدارة التنفيذية وإبداء الرأي بشأنها ومتابعة تطوير خطط التدريب والتطوير في الشركة .

3 - بيان بأية حالات تعارض بين توصيات لجنة الترشيحات والكافآت وقرارات مجلس الإدارة :
قامت لجنة الترشيحات والكافآت بإنجاز مهامها خلال السنة المالية المنتهية في 30 / 9 / 2021 ولم تسجل أي حالة تعارض بين توصيات اللجنة وقرارات مجلس الإدارة .

ثالثا - لجنة التدقيق :

1 - الدور الرئيسي للجنة التدقيق :

يتمثل الدور الرئيسي للجنة التدقيق هو مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسؤولياته الإشرافية على العمليات المالية والمحاسبية في الشركة، وضمان كفاية الأنظمة الرقابية المالية، وضوابط التدقيق الداخلي، بالإضافة إلى مهام إدارة التقارير المالية والمدقق الخارجي والداخلي.

2 - مهام لجنة التدقيق :

تلخص مهام لجنة التدقيق على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي :

- مراجعة ميثاق ودليل عمل مجموعة التدقيق الداخلي والسياسات المحاسبية.
- تقييم ورفع توصيات بشأن تعيين المدققين الخارجيين.
- مراجعة البيانات المالية السنوية والربع سنوية.
- تقارير التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي.
- إعتماد خطة التدقيق الداخلي ومناقشة تقارير التدقيق الداخلي ومتابعة خطوات التصويب بشكل ربع سنوي.
- توفير الدعم لمجموعة التدقيق الداخلي للتأكد من القيام بنطاق عملها بفاعلية وإستقلالية.
- تقييم أداء إدارة التدقيق الداخلي.

3 - بيان بأية حالات تعارض بين توصيات لجنة التدقيق وقرارات مجلس الإدارة :

قامت لجنة التدقيق بإنجاز مهامها خلال السنة المالية المنتهية في 30 / 9 / 2021 ولم تسجل أي حالة تعارض بين توصيات اللجنة وقرارات مجلس الإدارة .

رابعا - لجنة المخاطر :

1 - الدور الرئيسي للجنة المخاطر :

يتمثل الدور الرئيسي للجنة التدقيق هو مساعدة مجلس الإدارة على أداء مهامه في الإشراف بصفة عامة على أوضاع المخاطر الحالية، وإستراتيجيات المخاطر وخاصة نزعة الشركة تجاه مخاطر أمن وسرية المعلومات والأمن السيبراني وكذلك السياسات والإجراءات الخاصة بعمل إدارة المخاطر والأقسام والوحدات التابعة لها.

2 - مهام لجنة المخاطر :

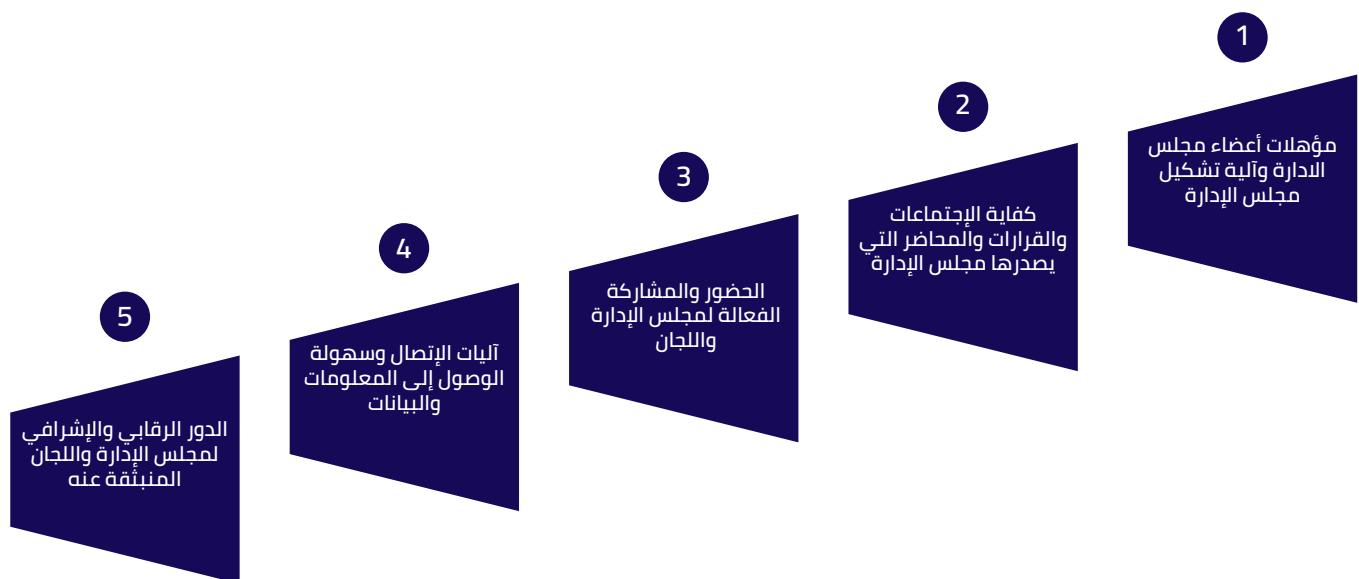
- تقييم مقاييس إدارة المخاطر في الشركة، ومقاييس نزعة المخاطر وإستراتيجية المخاطر والمقاييس الأخرى المتعلقة بها، وإقتراح التوصيات على مجلس الإدارة.
- مراجعة ومناقشة تقارير إدارة المخاطر الربيع سنوية.
- توفير الدعم إلى وظيفة إدارة المخاطر للتأكد من تحقيق نطاق العمل بفاعلية وإستقلالية.
- إعتماد تعين و/أو استقالة مدير إدارة المخاطر وتقييم أدائه السنوي.
- مراجعة ومناقشة مخاطر الأمن السيبراني وإجراءات تغطيتها من قبل إدارة تكنولوجيا المعلومات في ضوء التعليمات الرقابية التي تصدر بشأنها.
- مراجعة ميثاق وسياسات وإجراءات عمل إدارة المخاطر وإدارتها ووحداتها التابعة وتطويرها بشكل مستمر

3 - بيان بأية حالات تعارض بين توصيات لجنة المخاطر وقرارات مجلس الإدارة :

قامت لجنة المخاطر بإنجاز مهامها خلال السنة المالية المنتهية في 30 / 9 / 2021 ولم تسجل أي حالة تعارض بين توصيات اللجنة وقرارات مجلس الإدارة .

ثامناً - الإطار العام لتقييم أعضاء مجلس الإدارة :

إن عملية تقييم مجلس إدارة شركة شبكة المعلومات الأثنينية Ci-Net ووفقاً لقواعد الحكومة تقوم على آلية داخلية معتمدة لتقييم وقياس مستوى مجلس الإدارة وأعضائه بشكل دوري سنوياً ولهذا الغرض تتولى لجنة الترشيحات والمكافآت بإجراء مراجعات سنوية فعالة لأنشطة أعضاء مجلس الإدارة من خلال التقييم الذاتي التي يتم مراجعتها ودراستها بشكل تفصيلي لتحديد نقاط القوة والضعف التي تحدد تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وتصدر التوصيات الازمة بشأنها وعرضها على مجلس الإدارة، هذه الإجراءات تستهدف في النهاية تعزيز قدرات المجلس وأعضاؤه في المجالات المتعلقة بعمله وجوانب التطوير والتدريب اللازم، وخلال السنة المالية المنتهية في 30 / 9 / 2021 عكست نتائج التقييم الإيجابية مدى إلتزام أعضاء مجلس الإدارة بالمهام المنوط بهم تنفيذها تحقيقاً لأهداف الشركة وأغراضها التي أُسست من أجلها، وتتألف عناصر الإطار العام لتقييم أعضاء مجلس الإدارة :



تاسعاً - هيئة الرقابة الشرعية :

تعد هيئة الفتوى الشرعية جزءاً لا يتجزأ من نظام الرقابة الداخلية بما يضمن كفاية وفاعلية نظام الرقابة الشرعية بالشركة، والتأكيد المعمق على بأن إدارة الشركة قد أدت مسؤوليتها تجاه تطبيق أحكام ومبادئ ومعايير الشريعة الإسلامية وكذلك التحقق من التزام الشركة في جميع معاملاتها وأنشطتها والعقود والنماذج المستخدمة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية مما يساهم في إشاعة الثقة بين المتعاملين معها والمساهمين بطرق تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها فضلاً عن تقديم النصح والإرشاد والتوجيه للشركة بما يتحقق أحكام الشرع الإسلامي الحنيف، حيث تختص هيئة الرقابة الشرعية بالآتي :

- إبداء الرأي الشرعي حول أية عقود أو تعاملات أو أنشطة أو مشاريع شركة شبكة المعلومات الأئمية وتصرفاتها.
- التتحقق من التزام شركة شبكة المعلومات الأئمية بأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال مراجعة المستندات ذات الصلة من كراسة الشروط والعقود والاتفاقيات الخاصة بالصفقات قبل ابرامها من قبل الشركة للتأكد من أن شروطها متناسبة مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- رفع التوصيات بالموافقة أو عدم الموافقة على أية صفقة أو عقد أو أي تعاملات أو مستندات لاتفاق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية واقتراحات تعديلاها بما يتواافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية دراسة أية مسائل أخرى تتم إحالتها من قبل الادارة القانونية بالشركة أو من قبل مجلس الادارة ضمن نطاق اختصاصاتها.
- تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة لشركة شبكة المعلومات الأئمية يشتمل على رأيها في مدى توافق أعمال الشركة ونشاطها وتصرفاتها مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومدى التزام إدارة الشركة بما تبديه هيئة الرقابة الشرعية من آراء، وما يكون لديها من ملاحظات على أعمال الشركة، ويدرج هذا التقرير ضمن التقرير السنوي للشركة، ويكون الرأي بأغلبية أصوات هذه الهيئة، وفي حالة تعدد تحقيق الأغلبية ووجود خلاف بين أعضاء الهيئة.

بموجب إجتماع الجمعية العامة للشركة المنعقدة في تاريخ 12/8/2021 بتعيين شركة المشورة والرأية للإستشارات المالية الإسلامية لتقديم خدمات الرقابة الشرعية لأعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للأعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 30 / 9 / 2021، وتكون الهيئة من ثلاثة أعضاء، وتقوم الهيئة بإصدار الفتاوى والقرارات الشرعية وكذلك التأكد من التزام الشركة وعملياتها وتعاقباتها مع تعاليم الشريعة الإسلامية الغراء، وقد قامت هيئة الرقابة الشرعية خلال السنة المالية المنتهية في 30 / 9 / 2021 بإصدار عدد (18) قرار، كما قامت الهيئة بإعتماد سياسات وإجراءات عمل الشركة بتاريخ 26 / 5 / 2021، وقد إنطلقت الهيئة بالتأكيد على أن العقود والعمليات التي أبرمتها الشركة خلال السنة المالية المنتهية تمت وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء .

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية :

- (1) الدكتور . عبداللطيف حاجي العوضي - رئيس هيئة الرقابة الشرعية.
- (2) الدكتور . محمد علي سعود الهذللة - عضو هيئة الرقابة الشرعية .
- (3) الدكتور . راشد إبراهيم الشريدة - عضو هيئة الرقابة الشرعية .

المدحور الثاني

الإِدَارَةُ التَّنْفِيذِيَّةُ الْعُلَيَا

أولاً - مهام الإِدَارَةُ التَّنْفِيذِيَّةُ الْعُلَيَا :

- يتولى فريق الإِدَارَةُ التَّنْفِيذِيَّةُ مسؤولية إدارة أعمال شركة شبكة المعلومات الإنترنيت Ci-Net اليومية ، والمفروضة إليه من قبل مجلس الإِدَارَة ، ويتولى الرئيس التنفيذي رئاسة الجهاز التنفيذي المكونة من الإِدَارَةُ القانوونية والإِمْتِثَال ، والإِدَارَةُ الماليَّة ، وإدارة تكنولوجيا المعلومات ، وإدارة المخاطر ، وإدارة تطوير المنتجات ، وإدارة خدمة العملاء والتسويق وتطوير الأعمال ، وإدارة الموارد البشرية والخدمات العامة الإِداريَّة .
- قامت الإِدَارَةُ التَّنْفِيذِيَّةُ بتشكيل اللجان والفرق الإِداريَّة التالية : 1) اللجنة التنفيذية (MEXCO) فريق تمكين التقنيات الحديثة (FINTECH) حيث تستمد تلك اللجان والفرق صلاحيتها من الرئيس التنفيذي وفقاً للصلاحيات والضوابط المقررة من رئيس وأعضاء مجلس الإِدَارَة في هذا الصدد .
- تقوم الإِدَارَةُ التَّنْفِيذِيَّةُ بتطبيق السياسات والوسائل الرقابية الفعالة التي يقرها مجلس الإِدَارَة في إطار إِسْتَرَاتِيجِيَّة وأهداف شركة شبكة المعلومات الإنترنيت Ci-Net الموضوعة لها والمعتمدة من مجلس الإِدَارَة لضمان إِسْتِمرارِيَّة سير العمل دون عراقيل أو مخالفات .
- تتولى الإِدَارَةُ التَّنْفِيذِيَّةُ المهام التالية على سبيل الذكر لا الحصر :
 - تحديد الأهداف الإِسْتَرَاتِيجِيَّة وتوجهات وتطورات Ci-Net المستقبليَّة (قصيرة الأجل - طويلة الأجل) .
 - وضع الميزانية التقديرية السنوية وخطَّة عمل Ci-Net خلال السنة الماليَّة .
 - ضمان وجود وتنفيذ السياسات الخاصة بكافة عمليات وأنشطة Ci-Net .
 - وضع وإدارة الأهداف الخاصة بالمخاطر والعوائد المستهدفة في نطاق السياسة المسموح بها وبما لا يخالف مواد النظام الأساسي للشركة .
 - تحديد المعايير العامة لتقييم الأداء إِسْتِناداً على مستوى المخاطر المحددة .
 - مراجعة معدلات الأداء لجميع الإِدارات في Ci-Net وتطويرها وتحسينها وإتخاذ الإِجراءات المناسبة بشأنها .
 - التأكد من أن الشركة تقوم بتنفيذ جميع أنشطتها وأغراضها وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية والإلتزام بنص وروح القوانين والضوابط وقواعد السلوك المهني .
- وتجدر الإشارة إلى المهام المذكورة أعلاه تعتبر إضافة إلى المسؤوليات الوظيفية المردودة لفريق الإِدَارَةُ التَّنْفِيذِيَّة ، والأهداف الإِسْتَرَاتِيجِيَّة الموضوعة لهم حسب ما جاء في دليل سياسات الشركة المقررة في هذا الصدد .

ثانياً - نبذة عن رئيس الجهاز التنفيذي لشركة شبكة المعلومات الأئتمانية : Ci-Net



**السيد / فهد محمد محمد المنيس
الرئيس التنفيذي**

السيد فهد محمد محمد المنيس ، يتمتع بخبرة ثرية ومتعددة في مجال تكنولوجيا المعلومات ، كما إن خبرته الواسعة في مجال الأعمال التجارية والمصرفية المتصلة بنشاط الشركة ، كما له رصيد مشرف من الإنجازات من خلال عمله كرئيس تنفيذي لقطاع تكنولوجيا المعلومات في بنك برقان وذلك خلال الفترة من 2013 حتى 2017 ، وشغل منصب المدير التنفيذي لإدارة تكنولوجيا المعلومات في البنك الأهلي الكويتي خلال الفترة من عام 2004 حتى عام 2012 ، كما شغل منصب مدير إدارة خدمات الإنترنت في شركة كوالينتي نت خلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2001 ، وشغل منصب مدير إدارة النظم والجودة في شركة 3Com Corp بولاية نيوجيرسي - الولايات المتحدة الأمريكية - خلال الفترة من 1997 حتى عام 2000 ، وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر من جامعة مونموث الأمريكية بولاية نيوجيرسي - الولايات المتحدة الأمريكية - في عام 1994 ، كما حصل على شهادة الماجستير في هندسة البرمجيات من جامعة مونموث الأمريكية بولاية نيوجيرسي - الولايات المتحدة الأمريكية - في عام 1999 ، وحصل على دورات تدريبية في مجال الإدارة التنفيذية من جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية ، وفي شهر أكتوبر من العام 2017 إلى يومنا هذا / السيد / فهد المنيس بالعمل كرئيس تنفيذي لشركة شبكة المعلومات الأئتمانية Ci-Net حتى تاريخه .

المدحور الثالث

نظم وسياسات منح المكافآت

أولاً - سياسة الأجر والكافآت :

- تتماشى سياسة الأجر والكافآت في شركة شبكة المعلومات الأنترانزيت Ci-Net مع الإستراتيجيات والأهداف التي تم وضعها من قبل مجلس الإدارة وبما يتفق مع أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي الكويتي رقم 1 لسنة 2010 والتعديلات اللاحقة عليه، وكذلك قواعد ومتطلبات حكومة الشركات الصادرة من بنك الكويت المركزي، بالإضافة إلى التوصيات التي تصدر عن لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة، حيث تتوافق تلك السياسة مع أفضل الممارسات المتبعة وبشكل متوازن في إجراءات تطبيقها ووفقاً لأحدث المعايير بغية إستقطاب والاحفاظ على الموظفين الأكفاء وتحفيزهم، فالدافع الرئيسي وراء سياسة الشركة للمكافآت المتغيرة هو الثقافة القائمة على مستوى تقييم الأداء التي توافق بين مصالح الموظفين ومصالح مساهمي الشركة، وتساهم هذه العناصر في تحقيق الأهداف الموضوعة من خلال التوازن بين المكافآت المقدمة مقابل تحقيق نتائج على المدى القصير، والأداء المستدام على المدى الطويل، وقد وضعت هذه الإستراتيجية بهدف مشاركة نجاحات الشركة ومواءمة دوافع الموظفين مع إطار المخاطر، وتعتبر كفاءة الموظفين وإلتزامهم على المدى الطويل هما العوامل الأساسية لنجاح الشركة، ولهذا تسعى شركة شبكة المعلومات الأنترانزيت Ci-Net إلى إستقطاب أفضل الكفاءات والكوادر الملزمة بالإستمرار في العمل لديها وتحفيزهم من أجل مصلحة المساهمين على المدى الطويل.
- ويضمن إطار الحكومة القوي والفعال المطبق لدى شركة شبكة المعلومات الأنترانزيت Ci-Net بأنها تعمل وفق معايير واضحة الإستراتيجية وسياسة الأجر والكافآت لديها، حيث تخضع كافة الأمور المرتبطة بالأجر والكافآت والإلتزام الكامل للمطالبات الرقابية تحت إشراف لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة، وتأخذ سياسة الأجر والكافآت لدى الشركة بعين الاعتبار دور كل موظف، وتحدد التوجيهات بناء على كون الموظف قادر على تحمل المخاطر، أو الموظف المعتمد الذي يتلزم تعينه الموافقة المسبقة من بنك الكويت المركزي نظراً لأهمية دوره في الشركة، أو من وظائف المطابقة والإمتثال، أو وظائف الدعم الفني، ويعتبر الموظف في الشركة أيضاً متحملًا لمخاطر جوهريه إذا كان يرأس إحدى الإدارات الهامة وأي موظف يقع ضمن إدارته ممن لهم أثر ملحوظ على دمج المخاطر لدى الشركة.
- تشرف لجنة الترشيحات والمكافآت على كافة سياسات المكافآت المقدمة لموظفي Ci-Net، حيث تعتبر اللجنة هي الجهة الإشرافية والمنظمة لسياسات وإجراءات العمل ذات الصلة بها، كما تطلع اللجنة بوضع سياسة المكافآت المتغيرة ومراجعةتها وإصدار التوصيات بشأنها وإحالتها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها، كما أنها مسؤولة عن وضع السياسات وإطار عمل الحكومة لكافة قرارات الأجر والتغييرات، وتضمن اللجنة تلقي جميع الأشخاص المستحقين لمكافآتهم بشكل عادل ومسؤول. وتقام مراجعة سياسة المكافآت على أساس دوري لكي تعكس التغيرات التي تحدث في ممارسات السوق ونطبة الأعمال ودجم المخاطر لدى الشركة.



- تتضمن مكافآت الموظفين كل من العناصر الثابتة والمتغيرة، والتي تشمل الراتب الأساسي، والبدلات، والمكافآت السنوية، ويقصد بالراتب الأساسي هو أجر الموظف الشهري والذي يتم تدبيذه وفقاً لمعايير تقدير الوظائف حسب سلم الدرجات الوظيفية في الشركة، أما البدلات فهي مبالغ مالية تدفع شهرياً بجانب الراتب الأساسي، تعطى بحسب طبيعة عمل الموظف، والمكافآت السنوية هي مكافآت تمنح للموظف نهاية السنة المالية بحسب تقدير أداء الموظف وأداء الشركة، أما الدوافر فهي برامج يتم وضعها لتحفيز الموظفين على زيادة الإنتاج وتحسين الأداء في العمل.

ثانياً - إقطاعات الأجور والمكافآت :

1. إجمالي حزمة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة :

بلغ إجمالي حزمة المكافآت المدفوعة للسادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 30 / 9 / 2021 مبلغ وقدره - / 49 000 د.ك (تسعة وأربعون ألف دينار كويتي) بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة للمساهمين والجهات المختصة ذات الصلة، وطبقاً للممارسة الحالية، فإنه لا يتلقى أعضاء مجلس الإدارة أية أتعاب أو بدلات مقابل حضور إجتماعات مجلس الإدارة أو أي مزايا عينية مادية، كما لا يحق لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة تقاضي أية رواتب أو أجور ثابتة من الشركة .

2. إجمالي حزمة مكافآت أعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة :

لم يتم صرف أية مكافآت للسادة أعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 30 / 9 / 2021 ، وطبقاً للممارسة الحالية، فإنه لا يتلقى أعضاء اللجان أية أتعاب أو بدلات مقابل حضور إجتماعات اللجان أو أي مزايا عينية مادية، كما لا يحق لأي عضو من أعضاء اللجان تقاضي أية رواتب أو أجور ثابتة.

3. إجمالي حزمة مكافآت الإدارة التنفيذية وجميع موظفي الشركة بحسب الفئات والدرجات الوظيفية لكلا منهم :

بلغ إجمالي حزمة المكافآت السنوية المدفوعة لكلا من الإدارة التنفيذية وجميع موظفي الشركة نظير أدائهم في العمل خلال السنة المالية المنتهية في 30 / 9 / 2021 مبلغ وقدره - / 694,90 د.ك (تسعون ألف وستمائة وأربعة وتسعون دينار كويتي)، وتجدر الإشارة إلى أنه يتم استخدام عنصر الراتب الأساسي فقط عند إحتساب مكافآت الإدارة التنفيذية والموظفين وفقاً للسياسات والإجراءات المقررة في هذا الأمر .

المدور الرابع

القيم السلوكية وتعارض المصالح

أولاً - القيم السلوكية :

- يحرص مجلس إدارة شركة شبكة المعلومات الإجتماعية Ci-Net من خلال دليل سياسات وقواعد الدوكرية وميثاق قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل على تحديد الممارسات السليمة للدوكرية لما يقوم به من أعمال ويتحقق ذلك وجود الوسائل التي تؤكد اتباع تلك الممارسات مع مراجعتها بانتظام بهدف تحسينها .
- تمت مراجعة الممارسات السليمة للدوكرية وفق معايير تضمن وجود الوسائل المناسبة للسلوك المهني لدى القائمين على الشركة وذلك من خلال وضع ميثاق للسلوك المهني وأخلاقيات العمل تتضمن تعريفاً واضحاً لتعارض المصالح، كما يتم تعزيز ميثاق قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل وسياسة الإبلاغ عن المخالفات على كافة موظفي الشركة والসادة أعضاء مجلس الإدارة والوصول على توقيعهم بما جاء فيه.
- تعمل شركة شبكة المعلومات الإجتماعية Ci-Net وبشكل مستمر على توفير الدعم الكافي للوظائف الرقابية والتنظيمية للتأكد من فاعلية عملياته عن طريق وضع تعريف واضح لجميع المهام والمسؤوليات لتلك الوظائف وتدبيج تبعيتها بالهيكل التنظيمي والتحقق من كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية وال المتعلقة بعمليات الأطراف ذات الصلة، والتأكد من أن جميع العمليات تتفق مع السياسات المعتمدة لدى الشركة .
- يقوم مجلس إدارة شركة شبكة المعلومات الإجتماعية Ci-Net بإجراء مراجعة سنوية للسياسات والإجراءات المنظمة لإطار السلوك المهني والتي تتكون من الآتي :
 - ميثاق السلوك المهني .
 - سياسة تعارض المصالح .
 - سياسة الأطراف ذات الصلة .
 - سياسة أمن وسرية المعلومات .
 - سياسة الإبلاغ عن المخالفات .
 - سياسة مكافحة الرشوة والفساد .
- يحرص القائمون على الشركة على تطبيق قواعد السلوك المهني بخصوص عدم إستغلال المعلومات الداخلية عن أوضاع الشركة من أجل تدقيق أي مصالح شخصية وهذا ينطبق على كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين ، حيث تحرص شركة شبكة المعلومات الإجتماعية Ci-Net دائمًا على حماية مصالح العملاء ووضع الاليات وسياسات وإجراءات العمل المناسبة للتعامل مع شكاوى العملاء بحسب تعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بحماية العملاء .

ثانياً - تعارض المصالح :

- تعمل شركة شبكة المعلومات الأئتمانية Ci-Net على تطبيق سياسة تعارض المصالح المعتمدة من مجلس الإدارة ، وتشرف لجنة الدوكلمة ومجلس الإدارة بمراجعة هذه السياسة بشكل دوري بما يتناسب مع طبيعة أعمال الشركة والتطورات التشريعية والرقابية، بالإضافة إلى تبني مجموعة من الإجراءات والنماذج والسجلات المنظمة للإفصاح عن حالات تعارض المصالح وآلية التعامل معها وذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية الغراء .
- يأتي إعداد هذه السياسة لتقديم إطار عام لتعارض المصالح الذي ينشأ من التعاملات التي تتم مع شركة شبكة المعلومات الأئتمانية Ci-Net سواء كان هذا التعارض فيما بين أعضاء مجلس الإدارة والشركة أو فيما بين أعضاء الإدارة التنفيذية والشركة وذلك من حيث تعریف تعارض المصالح، وتقديم بعض الأمثلة لحالات تعارض المصالح، ومسؤوليات العضو المعنى، بالإضافة إلى كيفية وخطوات الإفصاح عن حالات تعارض المصالح والتعامل معها، وغير ذلك من الأمور الأخرى على النحو الموضح في هذه السياسة .
- تتضمن سياسة تعارض المصالح القواعد والضوابط الالزامية للتلافي وجود تعارض مصالح تجاه شركة شبكة المعلومات الأئتمانية Ci-Net بهدف إضفاء المزيد من الشفافية على عملية اتخاذ القرار

المدحور الخامس

الإفصاح والشفافية

- تم تعريف الإفصاح على أنه عملية الكشف عن المعلومات المالية وغير المالية التي تهم المساهمين والمستثمرين المحتملين والمدحور وتساعدهم على إتخاذ قراراتهم الاستثمارية في الوقت المناسب، وقد يتم الإفصاح على أساس دوري (فترات زمنية محددة) أو بشكل فوري عند حدوث أو إكمال المعلومة، وذلك حتى تكون المعلومات متوافرة في نفس الوقت لكافة الأطراف المعنية، وحتى لا يستفيد طرف من المعلومات قبل أو دون غيره من الأطراف الأخرى.
- لدى شركة شبكة المعلومات الإنترنطية Ci-Net إطار واضح يعزز مبدأ الإفصاح والشفافية ويضمن العدالة والمساوة في وصول المعلومات لأصحاب المصالح في الوقت المناسب وفق متطلبات النظام الرقابي بنك الكويت المركزي وأفضل الممارسات العالمية المعمول بها في هذا الشأن.
- قام بنك الكويت المركزي بإرساء تعريف مصطلح "المعلومات الجوهرية" أنها أي معلومات تؤثر على قيمة أسهم الشركة أو أي معلومات قد يؤثر عدم الإفصاح عنها على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي تلك المعلومات إلتزاماً منه لإرساء بيئة عمل في الشركة تتمتع بالشفافية.
- إن مجلس إدارة شركة شبكة المعلومات الإنترنطية Ci-Net وفقاً لقواعد الحكومة الرشيدة، فضلاً عن التزامه بتعليمات وضوابط بنك الكويت المركزي، قام بإعتماد سياسة خاصة بالإفصاح والشفافية تتضمن كافة المعلومات ذات الصلة بإجراءات الإفصاح والسياسات المنظمة لها وفقاً للتعليمات الصادرة بشأنها، كما ويأتي إعداد هذه السياسة لتقديم إطار عمل لعملية الإفصاح في الشركة - في حال ما تطلب الأمر - ووضع القواعد والضوابط الالزمة لذلك؛ بما يسهم في تحقيق العدالة والشفافية ومنع تعارض المصالح وإستغلال المعلومات الداخلية وتعزيز وترسيخ ثقافة قوية وسليمة للالتزام بالإفصاح لكافة الموظفين المعنيين وضمان تطبيق السياسة بنجاح. وتأخذ الشركة باعتبار أن جودة المعلومات المفتوحة عنها تعد أمراً جوهرياً وديوباً والتي تسعي الشركة دائماً إلى تحقيقه.

المدحور السادس

حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح

أولاً - حماية حقوق المساهمين :

إن أنظمة عمل شركة شبكة المعلومات الإئتمانية Ci-Net وسياساتها وممارساتها تعكس ما تتضمنه القوانين والنظم والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية من ضوابط وإجراءات بشأن حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم بصورة متساوية، وبصفة خاصة من حيث:

- حماية الحقوق الأساسية للمساهمين المتعلقة بتسجيل الملكية ونقلها وتحويلها ، والمشاركة والتصويت في اجتماعات المساهمين، والمشاركة في الأرباح، والحصول على معلومات منتظمة حول الشركة .
- التأكيد على حقوق المساهمين في الإطلاع والمشاركة في القرارات المتعلقة بالتعديلات في عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي، بما في ذلك التعديلات التي تطرأ على رأس المال من خلال طرح أسهم جديدة للمساهمين أو طرح أسهم تحت نظام خيار السهم للموظف أو من خلال إعادة شراء أسهم، وكذلك القرارات المتعلقة بأي معاملة غير عادية لها تأثيرات على مصير الشركة أو سير نشاطها مثل الإستحواذ أو الإندامج أو بيع جانب ملحوظ من أصولها .
- تشجيع المشاركة الفعالة للمساهمين في اجتماعات الجمعية العامة وتعريفهم بإجراءات وقواعد التصويت ، ويشمل ذلك إخطارهم بموعد إجتماع الجمعية العامة وجدول الأعمال قبل الإجتماع بفتره كافية من الوقت، وأن يتم النشر عن مكان وزمان الإجتماع بشكل علني وفقاً لما تنص عليه القوانين والتعليمات الصادرة في هذا الشأن.
- لكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة العادية أن يناقش مراقب الحسابات ويستوحيه عملاً ورد في تقريره .
- التأكيد على أهمية الافصاح عن هيكل رأس المال أو أي ترتيبات يمكن أن تؤدي إلى سيطرة بعض المساهمين.
- التأكيد على معاملة جميع المساهمين بالتساوي، بما في ذلك صغار المساهمين، وإتاحة الفرصة لهم لمساءلة المجلس وتصويب أي تجاوزات لحقوقهم ، وتوفير المعلومات إلى المساهمين في الوقت المناسب وبما يسمح لهم من ممارسة حقوقهم على أكمل وجه وعلى أن تكون هذه المعلومات وافية ودقيقة دون التمييز بين المساهمين فيما يتعلق بتوفير هذه المعلومات.
- تمكين المساهمين من الإطلاع على محاضر إجتماعات الجمعية العامة ، بالإضافة إلى إعداد بيان بالجزاءات المالية وغير المالية التي تم توقيعها على الشركة خلال السنة ويتم تلاوة هذا البيان من قبل رئيس مجلس إدارة الشركة في إجتماع الجمعية العامة السنوي، وذلك على الندو الذي توضعه التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.

إن شركة شبكة المعلومات الإنترناتية Ci-Net تعمل على ضمان وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح من خلال تطبيق سياسات وإجراءات تضمن المعاملة العادلة لجميع المساهمين بما في ذلك الأقلية من المساهمين، حيث يتمتع مساهمي شركة شبكة المعلومات الإنترناتية Ci-Net بحقوق متساوية بلا تمييز، ولهم الحق في حضور اجتماعات العادلة وغير العادلة، والتصويت على بنودها، ولهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك حق الحصول على الأرباح والحق في الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بأنشطة الشركة وأغراضها وجميع الحقوق المستحدثة لهم وفق ما ورد في عقد التأسيس والنظام الأساسي ووفق القوانين والتعليمات المنظمة من الجهات الرقابية.

ثانياً - حماية حقوق الأطراف أصحاب المصالح :

يتم تعريف الأطراف أصحاب المصالح على أنهم أي شخص أو جهة لديها علاقة مع الشركة مثل المساهمين، العاملين في الشركة، المشتركين، العملاء، الموردين، والمجتمع. وتؤكد نظم عمل الشركة وسياساتها وممارساتها على� إحترام حقوق أصحاب المصالح كما تحددها القوانين والنظم والتعليمات الصادرة تماماً بهذا الشأن، وتؤكد على حقوق أصحاب المصالح في تصويب أي تجاوزات لحقوقهم كما نص عليه القانون.

إن حماية حقوق أصحاب المصالح تمثل أحد الجوانب المهمة في الدوكرمة الجيدة وأن النجاح النهائي للشركة إنما هو ثمرة العمل المشترك مع عدة أطراف ومن لهم علاقات تعامل مع الشركة، ومن الجدير بالذكر أن القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرافية، ومجموعة القواعد والتعليمات الصادرة إلى الجهات الخاضعة لها في شأن ممارساتها لأنشطتها المختلفة فإنها تتضمن الضوابط والأسس التي توفر الحماية اللازمة لحقوق الأطراف أصحاب المصالح.

إلتزاماً من شركة شبكة المعلومات الإنترناتية Ci-Net بحماية حقوق أصحاب المصالح، فقد قامت الشركة بإعداد سياسة حماية أصحاب المصالح وتم تصميم هذه السياسة بهدف ضمان احترام وحماية حقوق أصحاب المصالح وفقاً للقوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية ذات الصلة ، حيث أن الغاية والهدف من هذه السياسة هي ضمان إحترام وحماية حقوق أصحاب المصالح كما هو منصوص عليه في القوانين واللوائح ذات الصلة وحمايتها من قبل الشركة ، وذلك من خلال توفير الإستقرار والإستدامة من خلال أدائها المالي الجيد. وتم تحديد الأطراف الذين تم اعتباره بمثابة أصحاب مصالح في الشركة حول كيفية حماية هذه الحقوق من خلال السياسة، كما تم وضع القواعد والمبادئ التوجيهية حول كيفية حماية هذه الحقوق .

المدحور السابع

إدارة المخاطر والرقابة الداخلية

أولاً - إدارة المخاطر :

- تولي شركة شبكة المعلومات الأثنائية Ci-Net الإهتمام والعناية الخاصة لإدارة المخاطر ومتطلبات الدولة، حيث أن مجلس الإدارة لديه القدرة على فهم وتحليل طبيعة وحجم المخاطر التي تواجه أنشطة الشركة، حيث يقوم بالحد منها قدر المستطاع، ويحدد الإجراء المناسب للتعامل معها، ولذلك فقد قام مجلس الإدارة بتطوير أساليب مواجهة المخاطر وذلك من خلال وضع الإستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة وزنزة المخاطر.
- اتخذت الإدارة التنفيذية خطوات هامة وفعالة لتدبيث أنظمة قياس المخاطر والمتابعة وأنظمة إصدار التقارير والمتابعة، كما يتم متابعة الإنكشافات للمخاطر وتحليلها ورفعها إلى لجنة المخاطر بإصدار توصياتهم بشأنها إلى مجلس الإدارة وكذلك للإدارة التنفيذية، وهو ما كان له الأثر الإيجابي على الشركة فيما يتعلق ببياناتها المالية الختامية تدبيداً.
- لقد رسخت شركة شبكة المعلومات الأثنائية Ci-Net وظائف متعددة تحت مظلة المخاطر غير المالية، وذلك تماشياً مع استراتيجية وأطر عمل إدارة المخاطر للشركة والتي تشمل المخاطر التشغيلية، وإدارة استمرارية الأعمال، وإدارة المخاطر التكنولوجية، وإدارة مخاطر الأمن السيبراني.
- تركز إدارة المخاطر على تعزيز القدرات لإدارة ورصد المخاطر الرئيسية في شركة شبكة المعلومات الأثنائية Ci-Net حيث يتم تحديد مناطق الضعف المحتملة والتأكد من وضع خطط وضوابط مناسبة لعلاج وتخفيف المخاطر الناجمة عنها، أما من ناحية إدارة المخاطر التكنولوجية، فهي تعمل على تحقيق الكفاءة المثلثى لخدمات تقنية المعلومات، والتأكد من توافر الالتزام المطلوب وضمان فعالية بيئة الرقابة الداخلية.
- وتعمل وحدة استمرارية الأعمال بإستمرا على تطوير وتنفيذ إطار عمل استمرارية الأعمال والذي يشمل استراتيجيات تعافي الأعمال ووضع خطط إدارة الأزمات وبرامج مرئية للأعمال، وذلك في سبيل توفير القدرة على الاستجابة الفعالة لأعطال الخدمات والعمل على حماية مصالح الشركة ومشتركيها وعملائها والمساهمين.
- وفي ضوء الأهمية المتزايدة للأمن المعلومات في العمل المصرفي والمالى، وفي ظل التهديدات المترتبة على المخاطر الناجمة عن التطور المتسارع للتقنيات الحديثة المستخدمة في مجال العمل الأثنائي والمصرفي، وتماشياً مع تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في تاريخ 10 سبتمبر 2019 بشأن قواعد ونظم الدولة في البنوك الكويتية، تولت الإدارة مسؤولية الرصد المستمر للتهديدات الأمنية الخارجية المتعلقة بالشبكة والأنظمة التكنولوجية، والعمل على استكشاف هذه التهديدات ووضع سبل الوقاية لضمان سلامية البيانات الداخلية والخارجية، وبناءً على ذلك فقد تم وضع سياسات وإجراءات ومعايير مبنية لمنع الحوادث والإختراقات والدخول غير المصرح لقواعد البيانات، وضمان التعافي السريع في حالة حدوث أي انتهاكات للأمن السيبراني.

إن مجلس الإدارة ومن من خلال لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة هو المسؤول عن الإشراف العام على المخاطر في شركة شبكة المعلومات الإجتماعية Ci-Net, بما في ذلك مراجعة واعتماد سياسات إدارة المخاطر، ونزعجة المخاطر، والإفصاح للمخاطر وحدود الإنكشاف، مع ضمان توافر البنية التحتية والموارد الضرورية، وتوسيع إدارة المخاطر إلى تعزيز إطار عمل حوكمة المخاطر ودعم السياسات الشاملة التي تحدد أدوار ومسؤوليات الأطراف ذات الصلة، فضلاً عن نشر ثقافة إدارة المخاطر بشكل مستمر، وتقديم التوجيه لجميع موظفي الشركة والمشورة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة واللجان التابعة له، وحول مركز الشركة وأدائها ضمن معايير المخاطر المعتمدة وإصدار التوصيات بإعادة ضبط حدود المخاطر المقبولة لدى الشركة.

ثانياً - الرقابة الداخلية :

- يعتمد مجلس الإدارة هيكل تنظيمي يتلائم مع طبيعة وأنشطة وحجم الشركة ويتسم بالشفافية والوضوح .
- يتم التتحقق مرة على الأقل سنوياً من كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية الضرورية .
- يتحقق مجلس الإدارة من إستقلالية وأهلية إدارة التدقيق الداخلي .
- تحرص شركة شبكة المعلومات الإجتماعية Ci-Net على موضوع الشفافية والنزاهة في أعمالها، ومن ثم يتم تضمين التقرير السنوي للشركة تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية .

ثالثاً - الالتزام بالأنظمة والقوانين :

يعكس إطار الالتزام والمطابقة الذي اعتمدته مجلس الإدارة مبادئ تعزيز ممارسات الإمتثال السليمة. كما يوضح إلتزام الشركة بالمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها ومعايير المهنية العالمية. وبناء على ذلك فإن من مهام إدارة الالتزام مساعدة الإدارة التنفيذية في ضمان إلتزام جميع أعمال الشركة وموظفيها بالقوانين والتعليمات الرقابية والقيام بها وفقاً لأفضل المعايير المهنية وعموماً بالممارسات السليمة ذات الصلة بتلك الأنشطة. ويمكن لمدير إدارة الالتزام الرجوع إلى مجلس الإدارة من خلال لجان التدقيق وحوكمة الشركات إذا استدعي الأمر لذلك.

مخاطر الالتزام هي مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية والخسائر العادلة أو الأضرار التي تلحق بسمعة الشركة نتيجة عدم الالتزام بمتطلبات القوانين المنظمة لها والقواعد واللوائح المعمول بها، ومعايير وقواعد السلوك المهني، وتوضح سياسة الالتزام النهج الذي تتبعه الشركة في إدارة مخاطر الالتزام، حيث تبين هذه السياسة متطلبات برنامج الالتزام في الشركة، وتحدد دور ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين والتدقيق الداخلي وخطوط الدفاع الثالثة الخاصة بإدارة مخاطر الالتزام وتعمل هذه المتطلبات معًا لتقديم نهج شامل قائم على المخاطر من أجل تحديد مخاطر الالتزام وإدارتها وتصعيدها بشكل استباقي في جميع أنحاء الشركة، كما تحدد سياسة الالتزام بالشركة أيضًا متطلبات الإبلاغ عموماً عن مخاطر الالتزام إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة منه، ويقوم مجلس الإدارة بمراقبة مخاطر الالتزام بشكل رئيسي من خلال لجنة التدقيق ولجنة الحوكمة ولجنة الترشيدات والمكافآت.

المُسَاهِمُونَ وَالْمُشَرِّكُونَ

قائمة المُسَاهِمُونَ الرئيسيُّونَ بِالشَّرْكَةِ

المساهم	عدد الأسهم	النسبة
بنك الكويت المركزي	2,800,000	12.28 %
بنك الكويت الوطني	1,972,000	8.65 %
البنك الأهلي المتعدد	1,400,000	6.14 %
البنك الأهلي الكويتي	1,400,000	6.14 %
البنك التجاري الكويتي	1,400,000	6.14 %
بنك البدرين والكويت	1,400,000	6.14 %
بنك الخليج	1,400,000	6.14 %
بنك الكويت الدولي	1,400,000	6.14 %
بنك برقان	1,400,000	6.14 %
بيت التمويل الكويتي	1,400,000	6.14 %
شركة التسهيلات التجارية	1,400,000	6.14 %
شركة وارد لإلتجارة والتمويل	1,400,000	6.14 %
مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار	1,400,000	6.14 %
شركة أصول للاستثمار	800,000	3.51 %
شركة أعيان للإيجار والاستثمار	800,000	3.51 %
شركة ياس انتولمنتس للتسهيلات الأئتمانية	300,000	1.32 %
شركة الأمانة للاستثمار	250,000	1.10 %
شركة يوسف أحمد الغانم وأولاده	250,000	1.10 %
بنك بوبيان	228,000	1.00 %
مجموع	22,800,000	100%

أعضاء ومشتركون شركة شبكة المعلومات الأئتمانية

أولاً- البنوك التقليدية والإسلامية والأجنبية

- بنك الكويت الوطني
- بيت التمويل الكويتي
- البنك الأهلي الكويتي
- البنك التجاري الكويتي
- بنك الكويت الدولي
- بنك الكويت الصناعي
- البنك الأهلي المتعدد
- بنك البحرين والكويت
- بنك قطر الوطني
- بنك أبو ظبي الأول
- بنك الخليج
- بنك برقان
- بنك بوبيان
- بنك وربة
- بنك مسقط
- بنك الدوحة
- بنك المشرق
- مصرف الراجحي
- سيتي بنك
- بنك بي ان بي باريباس
- البنك الصناعي والتجاري الصيني
- بنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط

ثانياً- الشركات الاستثمارية والتمويلية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي:

- شركة التسهيلات التجارية
- شركة المنار للتمويل والإجارة
- مجموعة أرزان المالية للتمويل والإستثمار
- الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار
- شركة الملا العالمية للتمويل
- شركة يوني Kapoor للإستثمار والتمويل
- شركة السور للتمويل
- شركة المركز العالمي الكويتي
- شركة نور للإستثمار المالي
- الشركة العربية للإستثمار
- شركة كامكو للإستثمار
- شركة آسيا كابيتال الاستثمارية
- شركة الكويت والشرق الأوسط للإستثمار المالي
- شركة المدار للتمويل والاستثمار
- شركة الريادة للتمويل والاستثمار
- شركة الصفا للإستثمار
- مجموعة عارف الاستثمارية
- شركة ديمه كابيتال للإستثمار
- شركة الأولى للإستثمار
- الشركة الكويتية للإستثمار
- شركة كويت بيلارز للاستثمار المالي
- شركة مجموعة الأوراق المالية
- شركة المصالح الاستثمارية
- شركة ثروة للإستثمار
- شركة أعيان للإجارة والاستثمار
- شركة المنار للتمويل والإجارة
- شركة عمار للتمويل والإجارة
- شركةأصول للإستثمار
- شركة وارد للإجارة و التمويل
- شركة رساميل للهيكلة المالية
- الشركة الوطنية للإجارة والتمويل
- شركة مجموعة الإمتياز الاستثمارية
- شركة وفرة للإستثمار الدولي
- شركة المسار للإجارة والاستثمار
- شركة الحياة للإستثمار

ثالثاً- الشركات التجارية الخاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة :

- شركة يوسف أحمد الغانم وأولاده
- شركة ياس أنستولمنتس للتسهيلات الإنمائية
- شركة مؤسسة الأنجلس التجارية
- شركة تسهيلات الدولية للتجارة العامة
- شركة يوريكا للتجارة
- شركة عيسى حسين اليوسفي وأولاده للتجارة العامة و المقاولات
- شركة الزياني للتجارة
- شركة العدان العقارية
- شركة دخيل الجسار للصناعات الكهربائية
- الشركة الكويتية لاستيراد السيارات
- شركة إلكترون للأجهزة الإلكترونية
- شركة أبيات ميغا ستور
- شركة مجموعة المسيلة للتأجير ونقل البضائع والمعدات الثقيلة
- شركة البابطين للحلول المتكاملة
- شركة عبدالمحسن عبدالعزيز البابطين
- شركة تسهيلات الساير للتجارة العامة و المقاولات
- شركة كي جي إل للتأجير السيارات
- شركة سوق جرير العالمية المركزي لغير المواد الغذائية
- شركة بلينك جيمينج اندر جادجتس للأجهزة الكهربائية والالكترونية
- شركة فيرست ايكونوميis للمعدات والنقل

رابعاً : جهات شبه الحكومية

- الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة